



صنع القرار السياسي في سلطنة عُمان

واثق محمد السعدون

قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

مستخلص البحث

انتقل نظام الحكم في سلطنة عُمان مثل سائر دول الخليج العربية من نمط التحالف القبلي التقليدي، إلى حكم أسرة مالكة، ولكن عُمان تميزت بنظام الإمامة الأباضية الذي ساد هذا البلد في مراحل من تاريخه. وبالرغم من أن السلطنة تشهد وجود دوائر سياسية في الوقت المعاصر، سواء تنفيذية أو تشريعية، مثل مجلس الوزراء، ومجلس عُمان (البرلمان)، إلا أن المركز الفعلي لصنع القرار في عُمان هو السلطان والدائرة القريبة منه. ولكن من جهة أخرى هنالك مساعي مستمرة للإصلاح وتوسيع قاعدة المشاركة في هذا البلد، ومسيرة هذه المساعي محكومة بالعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في صنع القرار العُماني.

المقدمة

تشكل الحياة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي، ظاهرة تنثير الدراسة والبحث باستمرار، فمن جهة نجد ان عناصر العملية السياسية في هذه البلدان في أطوارها البدائية وان الممارسات السياسية في هذه الدول لازالت متأخرة عن نماذج الأداء السياسي العصري، وان كان بينها دولة ذات إرث سياسي وحضاري مثل سلطنة عُمان. ولكننا في ذات الوقت نجد ان هذه الدول قد تمكنت من مواجهة واجتياز تحديات سياسية صعبة على المستويين الخارجي والداخلي. ان تأثير قوة اقتصاديات هذه الدول في إسناد مواقفها والتقليل من مخاطر أخطاؤها السياسية معلوماً، ولكن توظيف واستثمار عامل القوة الاقتصادية في القضايا السياسية يدل على وجود



عملية لصنع القرارات في هذه الدول، بغض النظر عن مستوى هياكلها وطبيعة أداؤها.

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على عملية صنع القرار السياسي في سلطنة عُمان، من خلال إجراء مراجعة تاريخية مصحوبة بالتحليل لنظام الحكم ودوائر صنع القرار والعوامل المؤثرة في صنع القرار في هذا البلد. وقسم البحث لتحقيق هذه الغاية إلى أربعة محاور. تضمن المحور الأول (الجدور التاريخية لنظام الحكم في عُمان) نبذة عن التاريخ السياسي لسلطنة عُمان. وبين المحور الثاني (دوائر صنع القرار السياسي في عُمان) المراكز الفعلية لصنع واتخاذ القرارات المهمة في سلطنة عُمان. أما المحور الثالث (العوامل الداخلية المؤثرة في صنع القرار السياسي العُماني) فقد تناول أهم التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تلقي بظلالها على الأوضاع الداخلية المعاصرة في سلطنة عُمان. واستعرض المحور الرابع (العوامل الخارجية المؤثرة في صنع القرار السياسي العُماني) طبيعة علاقات عُمان الخليجية والإقليمية والدولية وأثرها في القرار العُماني، وبيان معالم السياسة الخارجية العُمانية. وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

١- الجدور التاريخية لنظام الحكم في عُمان

لبحث آلية صنع القرار السياسي في بلد ما ومناقشتها، من المهم جداً أن نبدأ بمعرفة أبرز التطورات التاريخية وعوامل الجغرافيا السياسية التي تفاعلت فيما بينها لتنتج النظام السياسي القائم في ذلك البلد، وبخاصة إن بلد مثل عُمان يمتلك إرثاً غنياً من مراحل النفوذ السياسي والعسكري في تاريخ المنطقة الحديث، فضلاً عن التأثير الحضاري والثقافي للشعوب التي قطنت أراضي هذا البلد. فقد أشارت الكثير من الأبحاث التاريخية إلى استيطان عدد من قبائل العرب البائدة في المناطق التي تقع ضمن حدود سلطنة



عُمان الحالية، مثل (عاد) التي كانت تسكن الأحقاف، و(طسم) و(جديس)، على أن المعلومات التاريخية الموثوقة تشير إلى نزوح العديد من قبائل العرب (العاربة) من اليمن إلى هذا الجزء من الجزيرة العربية، الذي عرف لاحقاً بعُمان، بعد إنهيار سد مأرب في منتصف القرن السادس الميلادي. والمعروف أن غالبية هذه القبائل المهاجرة كانت من (الأزد) التي كان مالك بن فهم من أبرز زعمائها إبان تلك الهجرات الأولى. ويشار بأن قبائل الأزد هي التي أطلقت تسمية عُمان على هذه المنطقة تيمناً بوادٍ لهم باليمن، وكانت عُمان قبلها تدعى (المزون)، كما كان لها أسم آخر قبيل الإسلام وبعده بقليل وهو (الغبراء). وقد توالى هجرات القبائل العربية إلى عُمان في الفترات التالية، مثل (بني جرم) القضاعيين، وبطون من (عبد القيس)، وكان لهذه القبائل دورها في الفتوحات الإسلامية فيما بعد^(١).

لدراسة تاريخ عُمان السياسي لابد من تسليط الضوء على نشأة وتطور الحركة الأباضية^(٢)، إذ أن الجزء الأكبر من مسلمي عُمان قد اعتنقوا هذا المذهب، وهي دعوة تعود أصولها لليمن، الأمر الذي هياً، مع توافر ظروف تاريخية- سياسية، داخلية وخارجية، لإقامة إمامة أباضية في هذا البلد في عام ٧٤٨م، إذ كان أغلب ولاية الدولة العباسية على عُمان يتخذون موقفاً مسالماً من الدعوة الأباضية، ولكن ضمن حدود معينة من العلاقة بين الطرفين، وبويع الجلندي بن مسعود (٧٤٨-٧٥١م) أول إماماً للأباضية في عُمان. وكانت سلطة الإمام ونفوذه يوازيان أو يفوقان في بعض الأحيان سلطة الوالي العباسي في ذلك البلد، التي أصبحت رمزية بمرور الوقت. ولم تحول هذه المعطيات التاريخية من حدوث الصدام بين جيش الدولة العباسية والأباضيين لمرات عدة، أولها في سنة ٧٥٠م. مع ذلك استطاع الأباضيين إقامة دولتهم المستقلة في عُمان عام ٧٩٥م في أوج قوة وازدهار الدولة العباسية أبان خلافة هارون الرشيد (٧٨٦-٨٠٩م). لقد ساعدت عوامل عدة الدعوة الأباضية على توطيد وترسيخ كيائها السياسي قبل أن



يتمكن العباسيون من مهاجمتها، منها بعد عُمان عن مركز الخلافة ببغداد، ووعورة الطريق البري المؤدي إلى عُمان، وقلة القبائل الموالية للعباسيين في هذا الإقليم. وفي عام ٨٩٢م جهز الخليفة العباسي المعتضد بالله حملة بهدف استعادة السيطرة على عُمان والقضاء على الأباضية، وتحقيق له ذلك، لكن قبائل عُمان ظلت تدين بالولاء للعقيدة الأباضية ولا تتعاون مع الولاة العباسيون^(٣).

لم تستقر الأوضاع تماماً للأباضيين في عُمان، بسبب كثرة الفتن والحروب الداخلية التي حدثت بين قبائل الأزد مثل الهناوية والكندية واليعاربة، الذين كانوا ينتشرون في المناطق الداخلية البعيدة عن الساحل، مما دفع بمملكة هرمز الواقعة على الساحل الفارسي من الخليج العربي للسيطرة على المدن الساحلية المهمة في عُمان، منذ العام ١٢٦١م. من جهة أخرى واجه الأباضيون خصوم أقوياء طامحين في حكم عُمان تمثل بقبائل النبهانيين، الذين تمكنوا من انتزاع السلطة في أغلب مناطق عُمان المهمة منذ القرن الرابع عشر الميلادي، وبقيت هذه البلاد تعاني من الفرقة والانقسام، واستمر النزاع على السلطة بين الأباضية والنبهانية حتى الغزو البرتغالي للخليج العربي سنة ١٥٠٧. ولم يظهر النبهانيون دوراً بارزاً في مواجهة البرتغاليين، ومع انه لا يمكن الجزم بوجود علاقة بين صراع النبهانية واليعاربة (الأباضية) وبين احتلال البرتغاليين لـ (صحار)، التي تعد أهم مدن عُمان آنذاك، ولكن المعروف ان حكم النبهانية في عُمان قد انهار عقب الاحتلال البرتغالي لهذه المدينة بمدة قصيرة^(٤).

عدّ انتخاب ناصر بن مرشد اليعربي (١٦٢٤-١٦٤٩) إماماً للقبائل الأباضية في عُمان أواخر عام ١٦٢٤ بدايةً لمرحلة مهمة من تاريخ عُمان والخليج العربي، ذلك لأنه تمكن من توحيد القبائل العربية في تلك المنطقة تحت سلطة مركزية قوية من ناحية، وعمل على تحرير بلاده من الغزاة البرتغاليين المتمركزين في عدد من المواقع الإستراتيجية مثل مسقط وصحار



من ناحية أخرى. وقد استمرت مقاومة اليعاربة للبرتغاليين حتى تمكنوا من تحرير آخر قلعة كانت بيد الغزاة في كانون الثاني/ يناير من العام ١٦٥٠ في عهد الإمام سلطان بن سيف (١٦٤٩-١٦٥٠). لقد أصبحت عُمان في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الميلاديين أعظم قوة بحرية غير أوروبية في الخليج العربي وبحر العرب و المحيط الهندي أيضاً، ودخلت عُمان خلال هذه المدة في صراع طويل مع البرتغاليين، عدوهم اللدود آنذاك، واستطاعوا انتزاع الكثير من المواقع المهمة التي كانت تحت سيطرة البرتغاليين في سواحل الهند وفي شرقي أفريقيا^(٥). وفي ذات الوقت كانت هنالك قوة بحرية أوروبية أخرى تنشط في البحار الشرقية وسواحلها، وهي مملكة هولندا، والتي سادت علاقات عُمان بها نوع من الود من منطلق العداء المشترك للبرتغاليين، وكاد أن يحصل تحالفاً بين الأساطيل العُمانية والهولندية في عهد الإمام سلطان بن سيف^(٦).

قاوم العُمانيون الحملات الإيرانية على بلادهم للمدة من (١٧٣٧-١٧٤٤)، ففي بداية العقد الثالث من القرن الثامن عشر دخلت عُمان في حرب أهلية نتيجة الصراع بين قبيلتي الهناوية والغافرية، مما فتح الباب لسيطرة الفرس على عُمان، حتى تمكن أحمد بن سعيد حاكم صحار، وإمام وسلطان عُمان فيما بعد، من قيادة مقاومة العُمانيين وتحرير بلادهم من الاحتلال الفارسي عام ١٧٤٤. ويعد تولي أحمد بن سعيد السلطة في عُمان في العام ١٧٤٩ نهاية لحكم اليعاربة، وبداية لحكم أسرة (البوسعيد)، الذي تواصل بدون انقطاع في هذا البلد حتى الوقت الحاضر. وفيما يخص العلاقة بين عُمان والدولة العثمانية، نجد إن الأخيرة لم تتمكن من السيطرة المباشرة المطلقة على عُمان، سواء خلال سنوات الاحتلال البرتغالي لهذه البلاد أو بعدها، واحتفظ العُمانيون بعلاقات طيبة مع العثمانيين، وساعدوا القوات العثمانية في قتالها ضد الفرس خلال معارك حصار البصرة (١٧٧٥-١٧٧٩)^(٧).



أما بالنسبة لعلاقات عُمان مع القوى العالمية الأخرى، خاصة بريطانيا وفرنسا اللتين كانتا تتنافسان على النفوذ في المنطقة إبان تلك المدة، كانت العلاقات فاترة مع بريطانيا خلال مدة حكم الإمام أحمد، وذلك لسببين أولهما دعم البريطانيين للفرس أثناء غزوهم لعُمان، وثانيهما الدعم البريطاني لمحاولات انفصال مناطق شرق أفريقيا والمحيط الهندي التي كانت خاضعة لسيطرة عُمان، مثل جزيرتي زنجبار وسقطرى وممباسا وبمبا. لكن ومع تزايد التنافس الأنكلو- فرنسي على المنطقة، بخاصة خلال فترة ما يعرف بحرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣)^(٨)، أثر الإمام أحمد البقاء على الحياد حفاظاً على استقلال عمان. وفي منتصف الخمسينيات من القرن التاسع عشر بدأ الخلاف يدب بين طرفي الدولة العُمانية^(٩) في شرق أفريقيا والجزيرة العربية، وقد انتهى الأمر بتقسيمها سنة ١٨٦١م.

وعانت عُمان من جراء انفصال شرق أفريقيا وهيمنة المصالح الاستعمارية على المنطقة من مصاعب اقتصادية كبيرة، إذ فقدت عُمان بهذا الانفصال أهم مصادرها المالية وهي عائدات زنجبار، ولم يبق لعُمان من دخل زنجبار إلا المعونة التي أقرتها بريطانيا التي عرفت بإسم (معونة زنجبار) أو (مكافأة كاننج) والتي قدرت بـ (٤٠) ألف ريال نمساوي. كما ساهم افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ في الحد من أهمية الموقع التجاري لعُمان، وازداد الأمر سوءاً مع تصاعد الصراعات الداخلية في البلاد والتي أدت إلى تشتيت ما تبقى من قدرات عمان المالية، وانعكس هذا على جميع مفاصل الدولة، فإلى جانب التدهور الاقتصادي، كان هنالك نقص في جميع الخدمات الصحية والتعليمية، والبنى التحتية للبلاد^(١٠). من جهة أخرى ساعدت ظروف التنافس الاستعماري الأنكلو- فرنسي عُمان على البقاء دولة مستقلة، حيث تم التأكيد على استقلال عُمان بالبيان الفرنسي البريطاني الذي أصدرته الدولتان في آذار/ مارس ١٨٦٢م والذي نص على أن ملكة بريطانيا وإمبراطور فرنسا يؤكدان على أهمية بقاء عُمان دولة مستقلة^(١١). ولكن



العلاقات العُمانية- البريطانية تطورت إلى مرحلة متقدمة جداً من التعاون في كافة المجالات، وبخاصة العسكرية، منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادي.

صارت هذه البلاد تعرف بـ "سلطنة مسقط وعُمان" بعد نقل عاصمتها من (الرسّاق) إلى (مسقط) في عهد السلطان حمد حفيد السلطان أحمد بن سعيد في العام ١٧٩٢، وأصبح نظام الحكم فيها ملكياً وراثياً منحصراً في سلالة أسرة (البوسعيد)، دون أن يكون خاضعاً للطريقة التقليدية للحكم في عُمان، التي كانت سائدة قبل هذا التحول التاريخي، والتي كانت تقوم على أساس حكم أئمة الأباضية المنتخبين من الشعب، وأطلق على الحاكم منذ ذلك التاريخ لقب "السلطان". ولكن فعلياً كان نظام حكم السلطنة في تلك المرحلة من تاريخ عُمان يسيطر على مدينة مسقط وبعض مدن الساحل العُماني فقط، وبقت مناطق الداخل العُماني تحت سيطرة نظام الإمامة الأباضية، أما ساحل عُمان، أو ما كان يطلق عليه بـ (الساحل المهادن)، أو (ساحل القراصنة) قبلها، الذي كان جزء من هذه السلطنة، فهو يضم مشيخات تمتعت باستقلالها الذاتي حتى انضمامها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة مطلع السبعينات، وهي رأس الخيمة، عجمان، أبو ظبي، الشارقة، دبي، أم القيوين، الفجيرة^(١٢).

ظل السلام مهيماً على السلطنة والإمامة حتى عام ١٩٣٧، وهو العام الذي أكتشف فيه النفط في الأراضي العُمانية، فاندلعت الكثير من المواجهات المسلحة والحروب الأهلية بين الخصوم العُمانيين، بفعل عوامل داخلية، وخارجية كان أهمها تدخلات شركات النفط الأجنبية الاحتكارية. وقد مثلت الأعوام ١٩٥٥- ١٩٦٠ مرحلة ترسيخ حكم السلطنة وإقتلاع جذور الإمامة، كما شهدت الأعوام ١٩٦١- ١٩٦٥ تدويل القضية العُمانية في المحافل الدولية. تمكن نظام السلطنة من بسط نفوذه على أغلب الأراضي العُمانية منذ أواخر الستينات، وفي آب/ أغسطس ١٩٧٠ تم تغيير أسم البلاد



إلى سلطنة عُمان^(١٣). واجه نظام السلطنة خلال السنوات (١٩٦٥-١٩٧٥) تحدياً خطيراً تمثل بالحرب الأهلية التي اندلعت أثر التمرد المسلح الذي اندلع في إقليم (ظفار) العُماني ضد حكم السلطان سعيد بن تيمور البوسعيدي (١٩٣٢-١٩٧٠)، كان طابع حركة ظفار المسلحة في بداية انطلاقها مزيج بين القومي العربي والإسلامي، ثم تحول إلى المنهج الماركسي الشيوعي بتأثير الحزب الشيوعي في اليمن الجنوبي عندما بدأت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (الجنوبية) بتقديم الدعم إلى حركة ظفار التي أطلقت على نفسها (الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي). وفي عام ١٩٧٤ غيرت الجبهة اسمها إلى (الجبهة الشعبية لتحرير عمان). تم القضاء على هذه الحركة نهائياً في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥^(١٤).

٢- دوائر صنع القرار السياسي في عُمان

انتقل نظام الحكم في سلطنة عُمان مثل سائر دول الخليج العربية من نمط التحالف القبلي التقليدي، الذي يكون فيه الشيخ هو الأول بين متساوين، إلى حكم أسرة مالكة يقوم على الغلبة، مع بقاء شيء من شكل التحالفات القبلية القديمة وما يرتبط بها من علاقات نسب ومجاملة، برغم إن عُمان قد انفردت ضمن هذا الإطار العام لتحول أنظمة الحكم عن باقي دول الخليج العربية بنظام الإمامة الأباضية الذي ساد هذا البلد في مراحل من تاريخه، ولكن حتى نظام الإمامة كان يستند في الأصل على قاعدة من التحالفات القبلية. وتعزز هذا التحول بالمعاهدات التي أبرمتها بريطانيا مع سلاطين عُمان من جهة، وبالموارد التي توفرت للحكومات العُمانية المتعاقبة من واردات الرسوم الكمركية بدايةً والنفط فيما بعد. وقد أدت هذه التحولات إلى محدودية المشاركة في صنع القرار السياسي في عُمان، وبخاصة عندما ضعف مركز القبائل والعائلات المؤثرة في المجتمع العُماني لصالح تنامي



قوة مركز السلطان والأسرة الحاكمة. بالرغم من أن عُمان قد شهدت تأسيس مجالس ذات تمثيل شعبي، كمجلس الشورى والمجالس البلدية، ولكن هذه التجارب لم تسجل مشاركة فعالة لهذه المجالس في الحياة السياسية في سلطنة عُمان^(١٥).

يمكننا أن نستقرأ من هذه المعطيات، وقبل أن نستعرض هيكلية صنع القرار السياسي في سلطنة عُمان وآليته، بأن المركز الفعلي لصنع القرار في عُمان هو السلطان والدائرة القريبة منه، أما باقي الدوائر السياسية، سواء التنفيذية أو التشريعية، والتي يفترض أن يكون لها دور فعال ومؤثر في صناعة القرار، مثل مجلس الوزراء، ومجلس عُمان (البرلمان)، فإن دورها محدوداً، وقد ظهرت هذه الحقيقة بوضوح لمراقبي الأحوال العُمانية في العقود الماضية. ولكن من جهة أخرى يجب أن لانغفل ذكر المساعي التي قامت بها عُمان لتحديث تشريعاتها ومؤسساتها التنظيمية والاستشارية وتطويرها باستمرار، في محاولة لإستيعاب تطورات العصر ومتطلباته، على الرغم من عدم الإستقرار الإقليمي طوال المدة الماضية.

أ- السلطان

ظل نظام الإدارة والحكم في عُمان يعتمد على المركزية المطلقة منذ تاريخ تأسيس الأسرة الحاكمة الحالية في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي. وقد كان السلطان حاكم مطلق، يباشر بنفسه السلطات التشريعية والتنفيذية، ويشرف على أعمال القضاء. ولم تطرأ أيّة تطورات محسوسة على نظام الإدارة الحكومية في عُمان خلال النصف الأول من القرن العشرين إبان حكم السلطان سعيد بن تيمور، وذلك لأن السلطان سعيد بن تيمور كان يصر على تسيير شؤون الحكم في بلاده بطريقة مركزية مطلقة، وكان متحفظاً في إدخال الإصلاحات الضرورية على نظام الإدارة الذي ظل خلال عهده متخلفاً وبعيداً عن روح العصر الحديث^(١٦).



يرى الباحثون المهتمون بالشأن العُماني بأن بداية التطورات الجديدة في حكومة سلطنة عُمان قد حدثت في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٠، وذلك حينما أعلن في هذا التاريخ نبأ نفي السلطان السابق سعيد بن تيمور إلى خارج البلاد أثر حركة إنقلابية ناجحة قادها قابوس بن سعيد (أبن السلطان)^(١٧)، الذي كان قيد الإقامة الجبرية المفروضة من والده السلطان سعيد قبيل هذا الإنقلاب، بمعاونة وتشجيع من الحكومة البريطانية التي رأت أن مصالحها في عُمان تستوجب هذا التغير، ليستلم قابوس بن سعيد دفة الحكم ويعلم نفسه سلطاناً جديداً لمسقط وعُمان، وقد أعلن السلطان قابوس في خطاب وجهه للشعب العُماني بعد ثلاثة أيام من الحركة الانقلابية بأن الأسباب التي دعت به إلى إستلام السلطة وعزل والده هي عدم قدرة حكم والده على تطوير السلطنة وإخراجها من عزلتها عن العالم والاستفادة من ثروات بلاده لتحسين أوضاع الشعب العُماني^(١٨).

عندما قام السلطان قابوس بن سعيد بإستلام السلطة في عُمان، لم يكن هنالك دستور مكتوب للبلاد، إذ أن المظاهر الدستورية بدأت في عُمان في أواخر عام ١٩٩٦، كما كانت عُمان تفتقر للتشريعات الضرورية لتنظيم المجتمع العُماني في تلك المدة، لذلك لم تحدث أي تغييرات جوهرية في نظام الحكم بعد حركة الانقلاب المذكور، ولم يتم التخلص كلياً من مساوئ المركزية في الجهاز الإداري الذي يسير شؤون السلطنة بإشراف السلطان، الذي ظلت جميع السلطات محصورة بيده، إلا أنه في السنوات التي تلت إستلام السلطان قابوس للسلطة في عُمان، تم تحقيق إنجازات لا تتكرر في مجالي الإدارة والتشريع، فقد صدرت خلال عامي ١٩٧١ و ١٩٧٢ والأعوام التالية لهما، تشريعات حديثة ذات أهمية في تطوير الجهاز الحكومي وإعادة بنائه على أسس إدارية وقانونية حديثة. ومن هذه التشريعات مرسوم ضريبة الدخل لعام ١٩٧١، وقانوني توزيع الأراضي الخصبة وتنظيم الأراضي لعام ١٩٧٢، وقانون استثمار المال الأجنبي لعام ١٩٧٢، وقانون تنظيم الجنسية



العُمانية لعام ١٩٧٢، وقانون جواز السفر العُماني لعام ١٩٧٢، مرسوم حول المياه الإقليمية والجرف القاري لعام ١٩٧٢، مراسيم بتأسيس المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والإنمائي والمركز الاقتصادي والإنمائي لعام ١٩٧٢^(١٩). واهتم السلطان قابوس في بداية حكمه بتطوير المهارات الادارية والفنية للعُمانيين العاملين في القطاعين العام والخاص، وابتداءً منذ عام ١٩٧٥ بإنشاء برامج ودورات بهذا الخصوص، داخل وخارج عُمان، شملت الشباب من الذكور والإناث، وحتى كبار السن من رجال العشائر العُمانية^(٢٠).

نصت المادة (٥) من النظام الأساسي للدولة (الدستور) - ينظر إلى ملحق البحث- في سلطنة عُمان الصادر في السادس من كانون الأول من العام ١٩٩٦، بأن نظام الحكم في عُمان سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان^(٢١)، كما ورد في المادة (٤١) من النظام الأساسي ذاته بأن السلطان هو رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ذاته مصونة لا تمس، واحترامه واجب، وأمره مطاع. وتوضح المادة (٤٢) من النظام الأساسي للسلطنة حالة حصر السلطات الفعلية بيد السلطان، إذ تضمنت هذه المادة منح السلطان العديد من الصلاحيات المهمة، ومن أبرزها توجيه السياسة العامة للدولة، تمثيل الدولة في الداخل وتجاه الدول الأخرى في جميع العلاقات الدولية، رئاسة مجلس الوزراء أو تعيين من يتولى رئاسته، تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن في حكمهم وإعفائهم من مناصبهم، تعيين وكلاء الوزارات ومن في حكمهم وإعفائهم من مناصبهم، تعيين كبار القضاة وإعفائهم من مناصبهم، إعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة والحرب وعقد الصلح^(٢٢).

لم يكتفِ السلطان قابوس بالوثوب على السلطة و قمع حركة ظفار المسلحة في خمس سنوات، بل إنه بدأ حركة واسعة من العمل لرفع شأن عُمان، فأعاد لم شتات العُمانيين، وأدار جهاز حكومي ضمن لأغلب العُمانيين



مستوى مقبول من العيش الكريم اللائق، ووضع أسس البنية التحتية، مستعيناً في ذلك بعدد من مصادر التمويل، كان منها النفط العماني الذي اكتشف في وقت متأخر قياساً بدول الخليج العربية. فتوفرت الأموال لرفع مستوى المعيشة في دولة كانت تفتقر أدنى مقومات العيش الكريم، فلم تعرف السلطنة قبل عهد السلطان قابوس البنية التحتية، ولم تكن هناك الكثير من الطرق المرصوفة والمستشفيات والمدارس ولم يكن العمانيين يتمتعون بأدنى المقومات الطبيعية للعيش التي كانت تتمتع بها الدول المجاورة الأخرى، لقد جاء قابوس بمشروع طموح للوصول ببلاده من حالة الخراب والتفرقة إلى حالة الدولة، وأصاب نجاحاً كبيراً جداً في مشروعه. فبدأت عُمان تتطور بهدوء و ببطء ولكن بثقة^(٢٣).

إن السلطان قابوس على علم عميق بلعبة التوازنات القبلية في عُمان، وبالولاءات القبلية، والإرتباط المباشر بالحاكم، لذا اعتمد منذ بدايات حكمه عادة الجولات السنوية والتي تستمر حوالي (٦٠) يوماً، يمر خلالها على مختلف أرجاء السلطنة، والتي يحاول من خلالها لقاء أفراد الشعب العُماني لسماع مطالبهم، ومتابعة الإنجازات التي تمت وتحديد المطلوب إنجازها، والتواصل مباشرة مع وجوه القبائل وزعمائها. وبهذا ضمن قابوس سيطرته المطلقة على كل أمور الدولة العُمانية، وارتباط كل أمورها به، و بقاء آثاره في كل أجزاءها ومنها سلاسل مساجد السلطان قابوس المنتشرة في طول البلاد وعرضها، والطرق و المنشآت المسماة باسمه، إن الهدف الرئيسي لمشروع قابوس بن سعيد ورؤيته الكبرى هي إبقاء سلطنة عُمان في حالة مستقرة وكريمة، وهذا ما لا يستطيع إنكاره حتى أشد الناس معارضة لنظامه. مع ذلك، فإن رؤى قابوس لم تتم بعد، إذ أن عمان تحتاج إلى الاستمرار في التنمية، وإلى تصحيح مساراتها، وتلافي الخلل الذي ظهر في بنية المجتمع العماني جراء نمطية السياسة الداخلية لنظام السلطنة، وعدم



تكيفها مع التطورات المعاصرة، وضعف إستجاباتها للحاجات المتزايدة للشعب العُماني، سواء على الصعيد السياسي أو الإقتصادي^(٢٤).

ب- مجلس الوزراء

لم يكن هنالك مجلس للوزراء في عُمان قبل إنقلاب تموز/ يوليو ١٩٧٠، إذ كان السلطان السابق سعيد بن تيمور يعتمد في تسيير الإدارة الحكومية على عدد من رؤساء الدوائر الحكومية من مختلف الجنسيات، بعضهم يحمل لقب وزير (كوزير الداخلية)، والبعض يحمل لقب مدير عام (كمدير عام الكمارك)، والبعض الآخر يحمل لقب سكرتير (كسكرتير الشؤون الخارجية والمالية). كما كان السلطان سعيد يعتمد على مستشار بريطاني خاص وسكرتيرين آخرين للشؤون العسكرية ولشؤون التنمية. وقد كان مختلف الدوائر والوزارات الموجودة يتصلون مباشرةً بالسلطان لأخذ توجيهاته في مباشرة مسؤولياتهم الإدارية. وبالرغم من أن نظام الحكم الداخلي للسلطنة كان أقرب إلى نظام الوزارات، إلا أن السلطان سعيد لم يجد ضرورةً للتنسيق بين هذه الوزارات عن طريق إنشاء مجلس للوزراء يكون مسؤولاً مسؤولية تضامنية تجاهه^(٢٥).

وعد السلطان قابوس في خطابه الذي وجهه للشعب العُماني في السادس والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٧٠ بعد نجاح حركته الانقلابية، بأنه سينشئ حكومة حديثة وفعالة في أسرع وقت ممكن، وفي التاسع من آب/ أغسطس من العام ذاته عين السلطان قابوس عمه السيد طارق بن تيمور رئيساً للوزراء وكلفه بتشكيل الوزارة، وشكل طارق بن تيمور في الخامس عشر من الشهر ذاته أول وزارة عُمانية مؤلفة من (٤) وزراء عُمانيين للعدل، والصحة، والتعليم، والداخلية. بينما احتفظ السلطان قابوس لنفسه بمنصب وزير الخارجية، وبقي منصب سكرتير شؤون الدفاع في يد ضابط بريطاني، كما كان الوضع في السابق. ولكن الوزارة التي شكلها طارق بن تيمور قد تغيرت



وجوها فيما بعد، وألغيت بعض الوزارات بينما أُجري تعديل على الوزارات الأخرى، إذ أن طارق بن تيمور كان قد أعلن إستقالته من رئاسة الوزارة في الثالث من كانون الثاني من العام ١٩٧٢، وقد أذاع نبأ تلك الإستقالة السلطان قابوس نفسه كما أعلن أنه أصدر أمراً بإلحاق واجبات رئيس الوزراء بمكتبه^(٢٦). ويعد ذلك الحدث بدايةً لوضع السلطة الفعلية لرئيس مجلس الوزراء بيد السلطان قابوس حتى مع وجود شخصية ما تشغل ذلك المنصب.

نصت المادة (٤٣) من النظام الأساسي لسلطنة عُمان على قيام مجلس الوزراء والمجالس المتخصصة الأخرى (التي تنشأ وتحدد صلاحياتها ويعين أعضاؤها بمقتضى مراسيم سلطانية معينة في أوقات معينة) بمعاونة السلطان في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها. وبينت المادة (٤٤) الخطوط العامة لمهام مجلس الوزراء، ومن أهمها رفع التوصيات إلى السلطان في الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنفيذية والإدارية التي تهم الحكومة بما في ذلك اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم، وتحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية واقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذها والتي تكفل حسن استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية؛ ومناقشة خطط التنمية التي تعدها الجهات المختصة ورفعها إلى السلطان للاعتماد، ومتابعة تنفيذها؛ ومناقشة اقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ اختصاصاتها واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة في شأنها؛ وأية اختصاصات أخرى يخولها السلطان لمجلس الوزراء، أو تخول له بمقتضى أحكام القانون. أما فيما يخص اختصاصات وصلاحيات رئيس مجلس الوزراء بحالة تولي شخصية أخرى غير السلطان لهذا المنصب، فإن المادة (٤٨) من النظام الأساسي للسلطنة نصت على أنه إذا عين السلطان رئيساً لمجلس الوزراء، يتم تحديد اختصاصاته وصلاحياته بمقتضى مرسوم تعيينه^(٢٧).



ج- الحياة النيابية في سلطنة عُمان

إن سلطنة عُمان تطبق نظام المجلسين التشريعيين، وهما (مجلس الدولة) و(مجلس الشورى)، ويشار إليهما بتعبير "مجلس عُمان" الذي أنشئ بموجب المرسوم السلطاني رقم (٨٦) لسنة ١٩٩٧. ومجلس الدولة، هو مجلس معين من السلطان، ويضم (٥٨) عضواً، بينهم (٩) نساء من أهل الخبرة والاختصاص، ويصنف مجلس الدولة بأنه الأعلى ضمن المنظومة التشريعية في عُمان، ويساعد مجلس الشورى في مراجعة التشريعات، وتتضمن إختصاصات هذا المجلس إبداء الرأي والمشورة في برامج التنمية ومراجعة مشروعات القوانين التي يوصي مجلس الوزراء برفعها إلى السلطان^(٢٨).

لعل أول تجربة للشورى في السلطنة ظهرت بإنشاء المجلس الاستشاري في عام ١٩٨١. وقد حدد إختصاص هذا المجلس الاستشاري في قانون إنشائه بإبداء الرأي فيما تعرضه الحكومة عليه من مشروعات القوانين الإقتصادية والإجتماعية والموضوعات المختلفة الأخرى، على أن يقدم توصياته بشأنها. وكان عدد أعضاء المجلس (٤٥) عضواً، يتم تعيينهم بمرسوم سلطاني. ثم أنشئ مجلس الشورى العماني في عام ١٩٩١ ليحل محل المجلس الاستشاري للدولة. ويضم مجلس الشورى (٥٩) عضواً من ممثلي ولايات السلطنة الذين يتم اختيارهم بطريقة الانتخاب غير المباشر وفقاً لترتيبات إجرائية محددة. استمرت الفترة الأولى لمجلس الشورى من ١٩٩١ - ١٩٩٤. خلال الفترة الثانية لمجلس الشورى ١٩٩٤ - ١٩٩٧ زيد عدد أعضاء المجلس إلى (٨٠) عضواً، وتم تقليص التدخل الحكومي في تحديد المرشحين للمجلس، كما شهدت هذه الدورة الانتخابية إعطاء المرأة العُمانية حق التصويت والترشح لعضوية المجلس في (٦) من ولايات عُمان الـ (٦١)، ولأول مرة في تاريخ عُمان، وفي الفترة الثالثة للمجلس ١٩٩٨ - ٢٠٠٠



أعطيت المرأة حق التصويت والترشح في كل ولايات السلطنة، وقد فازت امرأتان بعضوية المجلس في هذه الدورة. أما الفترة الرابعة لمجلس الشورى ٢٠٠٠-٢٠٠٣ فقد شهدت إلغاء التدخل الحكومي في الانتخابات التي أصبحت مباشرة من الشعب لأول مرة في عُمان، وبحلول الفترة الخامسة لمجلس الشورى ٢٠٠٤-٢٠٠٧، زاد أعضاء المجلس إلى (٨٣) عضواً^(٢٩).

تضمن المرسوم السلطاني رقم (٨٦) لسنة ١٩٩٧ الخاص بإنشاء مجلس عُمان، تنظيم الأحكام المشتركة لمجلسي الدولة والشورى، وتنص المادة (١١/أ) من نظام المجلسين على أن "يتكون مجلس الدولة من عدد من الأعضاء لا يتجاوز عدد أعضاء مجلس الشورى، يعينون بمرسوم سلطاني". وتتناول المادتين (١٨/د) و (٢٩/أ) من نظام مجلسي الدولة والشورى الاختصاصات التشريعية لكل من المجلسين، التي حددت بـ "مراجعة مشروعات القوانين قبل اتخاذ إجراءات إصدارها، وذلك فيما عدا القوانين التي تقتضي المصلحة العامة رفعها مباشرة إلى السلطان". وبعد مراجعة هذه المشروعات، يتقدم كل من المجلسين بتوصيات إلى مجلس الوزراء ليتخذ ما يراه مناسباً في شأنها. وينعقد مجلس عُمان سنوياً بدعوة من السلطان قابوس، ويتضمن خطابه أمام المجالس الخطوط العريضة لأولويات العمل الوطني التي تسترشد بها وتعمل في إطارها مختلف هيئات ومؤسسات وأجهزة الدولة.. وتعد لقاءات متواصلة بين مجلس الوزراء ومجلسي الدولة والشورى لتحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق^(٣٠).

وبناء على ما تقدم فإن مجلس عُمان المشكل من مجلس الدولة ومجلس الشورى لا يعد سلطة تشريعية مستقلة، بل إنه مجلس ينحصر إختصاصه في إبداء الرأي والمشورة في مشروعات القوانين التي تحال إليه من مجلس الوزراء الذي له الحق بأن يعرض بعض مشروعات القوانين المعدة من قبله مباشرة على السلطان، الذي يملك وحده حق البت فيها وإصدارها بعد



التصديق عليها، حين يرى ذلك مناسباً، بوصفه رئيساً للسلطتين التشريعية والتنفيذية دون منازع^(٣١).

لقد شكل النظام الأساسي لسلطنة عُمان الصادر أواخر ١٩٩٦ الإطار القانوني لبناء أسس الدولة الحديثة وتطوير أجهزتها في مختلف المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إلا أنه لا يتضمن نظاماً دستورياً حديثاً متكاملًا يقوم على فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وإستقلالها عن بعضها، مع تعاونها، كما هو الحال في الدساتير الحديثة.

٣- العوامل الداخلية المؤثرة في صنع القرار السياسي العُماني

يمكن تصنيف القرارات السياسية من حيث مناطق التأثير إلى قرارات تتعلق بالأوضاع المحلية، وهي تلك القرارات التي تتخذها الحكومات في داخل حدودها الدولية بما تتمتع به من حقوق كونها دولة ذات سيادة لها الحق في التصرف وفق القانون بما يحقق مصلحة المواطن والوطن. والقرارات الأخرى هي تلك التي تتعلق بسياسة الدولة الخارجية وعلاقاتها الإقليمية والدولية، وهي الأهم والأخطر، لما يترتب عليه من ارتباط بالعالم الخارجي، ولاحتمال إنعكاس آثارها على العملية السياسية في الداخل، فيقصد بها تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد، وبنى انطلاقاً من جهات تبدأ من رئيس الحكومة، ووزير الخارجية، والأجهزة الحكومية الأخرى، والسلطة التشريعية، ووسائل الإعلام والرأي العام^(٣٢).

وطبقاً لهذا التصنيف فإن العوامل الداخلية التي تؤثر في صنع القرار السياسي في سلطنة عُمان هي تلك التي تشمل مجمل الظروف السياسية الموجودة في إطار الدولة العُمانية، وتيارات المجتمع العُماني المعارضة للنظام السياسي والمالية له، والجماعات التي يمكن أن تشكل ضغطاً على العملية السياسية، فضلاً عن التحديات التي يحتمل أن يواجهها النظام القائم.



أ- الأوضاع السياسية داخل سلطنة عُمان

تواجه عُمان في الوقت الحاضر تحديات داخلية في المجالين الاقتصادي والسياسي. من السهل تحديد المشكلة الرئيسة للسلطنة في المجال الاقتصادي إنها تناقص مخزون النفط مع تزايد عدد السكان. وبذات الوقت نجد أنه من الصعب تحديد وتقييم المشاكل الداخلية في المجال السياسي على اعتبار أن الحصول على معلومات عن الحياة السياسية العمانية (ولاسيما حجم ونشاط المعارضة) أمر في غاية الصعوبة. وهذا يعود إلى المحدودية النسبية في الاهتمام الإعلامي والأكاديمي المكرس لعُمان، والصعوبة في الحصول على مدخل إلى المعلومات عن الأوضاع الداخلية في السلطنة، وإحجام العُمانيين (سواء داخل أو خارج عمان) عن التحدث في هذا الشأن بـ(صراحة) مع الأجانب. ومع ذلك، ظهرت في الآونة الأخيرة دلائل إحباط واستياء داخل عُمان، ليس فقط من بعض سياسات السلطنة الداخلية بل ومن نظام الحكم أيضاً. فضلاً عن إمكانية حدوث أزمة خلافة بعد وفاة السلطان قابوس أو بسبب إحجامه عن تسمية ولي لعهد بصورة رسمية، تطرح أيضاً احتمالية حدوث عدم استقرار في هذا البلد^(٣٣).

برغم التقارير التي تتحدث عن تزايد المشاركة السياسية في عُمان، والتي توحي بأن السلطنة قد تتمكن من التغلب على الأزمة الاقتصادية التي تواجهها. ولكن بعض المراقبين للشأن العُماني الداخلي يعتقدون بوجود مشاكل سياسية داخلية مؤثرة، وتتضمن هذه المشاكل التمرکز الشديد للسلطة في يد رجل واحد (السلطان قابوس)، ومحدودية المساحة المتاحة للحوار أو المشاركة السياسية، وقضايا الشرعية السياسية المتعلقة بآلية خلافة السلطان، التي وضعها السلطان بنفسه. فعلى خلاف الملكيات الأخرى في الخليج، التي يتم فيها تعيين ولي العهد سلفاً، فإن السلطان قابوس، لم يسمي وريثاً له وطلب من العائلة الحاكمة أن تقوم بذلك بعد



موته. وتتمثل المشكلة الأخيرة بوجود علامات متقطعة للمعارضة ولكنها تبدو ثابتة^(٣٤).

ويلاحظ في عُمان إن الأسرة الحاكمة، بصفتها مؤسسة حاكمة، ضعيفة، وأن السلطان قابوس قد جمع بين يديه القسم الأكبر من السلطة وترك لأقربائه القليل قياساً بما هو معمول به في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، إذ إن هنالك عدد قليل فقط من أقرباء السلطان الذين يشاركون في الحكومة، ويشغلون مناصب قليلة الأهمية. ففي باقي دول الخليج تجد لدى الكثير من أفراد الأسرة الحاكمة تجربة إدارية مكتسبة من خلال احتلالهم مناصب حكومية هامة، ولدى وفاة أو عزز الملك يكون ثمة أعضاء في الأسرة الحاكمة لديهم تجربة إدارية رفيعة المستوى تمكنهم من ملء الفراغ بسرعة. أن العائلات الحاكمة في هذه البلدان تشكل رقابة هامة على الملك، ذلك أن العائلة في النهاية لها سلطة عزل الملك عندما يسير على نهج تراه الأسرة ضاراً على استمرارية حكم الأسرة الحاكمة. بينما لم يسمح السلطان قابوس لأحد من عائلة (السعيد) باكتساب خبرة إدارية ذات قيمة، الأمر الذي سوف يزيد من صعوبة مهمة الخليفة، كائناً من يكون. وعلى خلاف كل الدول الملكية الأخرى في الخليج، لا يبدو أن العائلة المالكة في عُمان لها سلطة لكبح السلطان قابوس (وبالتأكيد ليس لها سلطة عزله). في الوقت الذي تعد فيه الملكيات الأخرى في الخليج العربي مشاريع عائلية، نجد إن عُمان هي ملكية فردية^(٣٥).

بالرغم من وجود انتخابات عامة لاختيار أعضاء مجلس الشورى في عُمان، إلا إن نسبة المشاركة لم تتجاوز (٢٥%) حسب التقارير. ويقول المحللون السياسيون في عُمان وفي خارجها إن إنخفاض النسبة تعود إلى أن معظم العُمانيين لايشعرون بأن لديهم صوت مؤثر. ومهما يكن هدف السلطان من إنشاء مجلس الشورى، لا يبدو أن المقصود منه توسيع المشاركة في السلطة نظراً إلى أن سلطة صنع القرارات المهمة تبقى في يد السلطان. ومن المؤكد أن السلطان قابوس لم يعط المجلس أي دور في



تقرير موضوع ولاية العهد. فقابوس ليس له أولاد، ولم يقم بتسمية أيٍّ من أقربائه ليكون خليفة له. وسيتم تقرير الخلافة بعد موته وفق أسلوب وضعه قابوس بنفسه "عندما أموت، تجتمع عائلتي، وإذا لم يتفقوا على مرشح، يقرر مجلس الدفاع ولي العهد بناء على اسم أو أسماء حددها السلطان السابق. وقد كتبت سلفاً اسمين بترتيب تنازلي ووضعتهما في ظرفين مختمين في منطقتين مختلفتين". يمكن لهذه العملية أن تتم بنجاح. ولكن إن حدث اضطراب في نقل الخلافة هو ثمن باهظ تدفعه عمان لقاء الاستقرار المستمر طوال فترة حكم السلطان قابوس^(٣٦).

من المعروف إن معظم المسلمين في العالم من المذهب السني، وآخرين ينتمون للمذهب الشيعي. ولكن سلطنة عُمان يسود فيها أتباع مذهب آخر، هو الأباضية، وهو مذهب محافظ ولكنه متسامح مع المذاهب الأخرى من الإسلام. وينتمي السلطان قابوس إلى المذهب الأباضي.

وهناك من القبائل العُمانية من تنقسم في داخلها إلى جزء أباضي وجزء سني، ويتوزع الأباضية والسنة في نواحي عُمان شمالاً وجنوباً، وإن كانت معظم قبائل شبه جزيرة رأس مسندم هي من السنة، في حين أن أقوى القبائل العمانية مثل بنى ريام وبنى رواحه وبنى خروص والبوسعيد واليعاربة هي قبائل أباضية المذهب وتمثل القبائل الأباضية (٦٨ قبيلة) أغلبية السكان بنسبة (٦٣) %، في حين تمثل القبائل السنية (٤٤ قبيلة) ٣٧ % من السكان^(٣٧). ويبدو أن هناك انسجاماً محسوساً بين الطائفتين أزال أي مظهر من مظاهر التوتر والصراع بينهما^(٣٨). وهناك أقلية في عُمان من الشيعة والهندوس (أغلب الهندوس من العمالة الآسيوية الوافدة).

تحمل عُمان في ذاكرتها الحية تمردين اثنين تمرد الإمامة (١٩٥٧-١٩٥٩)، وتمرد ظفار (١٩٦٥-١٩٧٥). حدث الأول خلال فترة حكم السلطان سعيد بن تيمور، وتمت مواجهته ومن ثم إضعافه بمساعدة القوات البريطانية التي منعت القبائل المتمركزة في الداخل العُماني من الإطاحة



بنظام السلطنة المتمركز في مسقط وأجزاء من الساحل العُماني^(٣٩). واكتسب التمرد الثاني قوة خلال المرحلة الأخيرة من عهد السلطان سعيد، لكنه فقد قوته وهزم في عهد السلطان قابوس الذي استخدم إستراتيجية مغايرة لنهج والده لمواجهة هذا التمرد، إذ حرص على كسب عقول وقلوب المتمردين قبل هزيمتهم عسكرياً، وقام بحملات إعمار وتأسيس خدمات صحية وتعليمية وبنى تحتية في مناطق الإقليم المتمرد، وأشعر أهل ظفار بأنهم أبناء عُمان وجزء لا يتجزأ منه^(٤٠). وبعدئذ لم يحدث تمرد على هذا المستوى منذ السبعينات.

ولكن ظهر نشاط معارض في عُمان منذ منتصف التسعينات، وكان هذا النشاط على خلاف التمردين الأولين، موجهاً ضد السلطان قابوس على نحو مباشر. وجوبه هذا النشاط بحملة اعتقالات في أيار/ مايو عام ١٩٩٤ والتي شملت مئات "المناوئين" للنظام. ويبدو أن المعتقلين لم يكونوا يطالبون بإسقاط نظام السلطنة بل بإصلاحها. وكان من بين المعتقلين عدد من الموظفين الرفيعي المستوى وأعضاء من عائلات بارزة. ومنذ عام ١٩٩٦ شهدت عُمان تعبيرات عامة عن الاستياء على شكل مظاهرات طلابية عارضة ومنشورات غير موقعة. ومنذ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ حدثت عدد من المظاهرات لجأت فيها الشرطة إلى القوة للسيطرة على المحتجين واعتقلت بعضهم. وبالرغم من أن المظاهرات كانت احتجاجاً على السياسة الخارجية الأمريكية، إلا أنها كان يمكن أن تُرى على أنها نقد لسياسة العلاقات الوطيدة مع واشنطن التي ينتهجها السلطان قابوس^(٤١).

تأثر قسم من العُمانيون بحركات الاحتجاج الشعبية التي اجتاحت الدول العربية مطلع العام ٢٠١١، وبخاصة في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا، فخرجت مظاهرات شعبية في سلطنة عُمان وحدثت بعض الاعتصامات في الأشهر الأولى من ذات العام. رفعت تلك الاحتجاجات شعارات تطالب بالإصلاح والتغيير، وطرحوا عدة مطالب ذات طابع



اجتماعي واقتصادي وسياسي. طالب المحتجون في تلك المظاهرات النظام بإجراء المزيد من الإصلاحات السياسية. وقد اكتسبت الاحتجاجات السياسية طابعاً حركياً في شهر شباط/ يناير من ذات العام عندما قام المحتجون بالتجمهر والقيام بإغلاق الطريق الرئيسي المؤدي إلى ميناء صحرار والذي يقع في المنطقة الشمالية ويمثل البناء الرئيسي لصادرات النفط العمانية. تصاعدت حدة المواجهات بما أدى إلى حدوث اشتباك بين الشرطة والمحتجين أسفر عن مقتل عدد من الأشخاص، وأشارت التقديرات إلى أن عدد المحتجين قارب الألف متظاهر. تضاربت المعلومات حول عدد القتلى، ففي الوقت الذي زعمت فيه المصادر الرسمية بمقتل متظاهر واحد، تحدث طبيب عُماني بقسم الطوارئ في أحد المستشفيات الحكومية مؤكداً بأن المستشفى استقبل جثث ستة قتلى. في الثامن والعشرين من شباط/ يناير من ذات العام دعت الولايات المتحدة السلطات العُمانية إلى ضبط النفس أمام المتظاهرين وتطبيق برنامج إصلاحات، وفي الأول من آذار/ مارس من ذات العام أصدرت منظمة العفو الدولية بياناً اعتبرت فيه أن قوات الأمن العمانية "استخدمت القوة المفرطة في تعاملها مع المحتجين"، ودعت السلطات إلى "احترام حق التظاهر السلمي". وترافقت المظاهرات مع بعض أعمال العنف التي شملت نهب المتاجر وإشعال بعض الحرائق^(٤٢).

على أثر هذه الاحتجاجات، قالت وكالة (أسوشيتد برس) الإخبارية في تقرير لها أن السلطان قابوس بن سعيد أمر بإجراء عدة إصلاحات، تضمنت تعديلاً وزارياً شمل ستة وزراء، وقام بتعيين بعض المستشارين الجدد على أمل أن يحد ذلك من موجة الاحتجاجات السياسية "نادرة الحدوث" في هذه الدولة الخليجية. كما أمر السلطان قابوس برفع المخصصات المالية الشهرية لطلبة الكليات والمعاهد والمراكز الحكومية التابعة لوزارة التعليم العالي ووزارة القوى العاملة. وأمر أيضاً بإنشاء هيئة



مستقلة لحماية المستهلك. في حين أمر السلطان قابوس بن سعيد بتوفير (٥٠ ألف) فرصة عمل للعاطلين، مع منح مبلغ (١٥٠) ريالاً عمانياً (٣٨٨ دولاراً) شهرياً لكل باحث عن عمل من المسجلين لدى وزارة القوى العاملة إلى أن يجد عملاً. كما أمر قابوس باتخاذ الخطوات اللازمة تجاه تحقيق استقلالية جهاز الادعاء العام، وهو مطلب سبق أن طالب به المتظاهرون. إضافة إلى تكليف لجنة وزارية برئاسة وزير ديوان البلاط السلطاني لوضع مجموعة من المقترحات والتصورات يتعلق بعضها بإعطاء مجلس الشورى مزيداً من الصلاحيات، وهو أيضاً من مطالب المتظاهرين^(٤٣).

أجرى السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١ تعديلاً على النظام الأساسي للدولة والذي يقوم مقام الدستور، كان أبرز تعديل في النظام هو تعديل نص المادة السادسة والتي تحدد طريق انتخاب سلطان جديد بعد شغور المنصب، حيث نصت المادة المعدلة على أن يقوم مجلس العائلة المالكة باختيار سلطان للبلاد خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السلطان وإن لم يتم ذلك، يقوم مجلس الدفاع بحضور رئيسي مجلس الدولة والشورى "البرلمان" وبحضور رئيس المحكمة العليا وأقدم اثنين من نوابه بتثبيت الشخص الوارد اسمه في الوصية التي أوصى بها السلطان. وكان سابقاً على مجلس الدفاع منفرداً تثبيت ما جاء في الوصية التي يقال إنها موجودة في مكان بارز بالقصر. وأعطت التعديلات الجديدة صلاحيات لمجلسي الدولة "المعين" والشورى "المنتخب" تتمثل في ضرورة موافقتهما مجتمعين على كل القوانين التي تصدر عن مجلس الوزراء. كما أعطت التعديلات لمجلسي الدولة والشورى تعديل جميع القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء قبل أن ترفع للسلطان ويصدرها على هيئة قوانين نافذة. كما أعطي مجلس الشورى منفرداً اقتراح قوانين. ومنحت التعديلات السلطان حق حل مجلس الشورى متى رأى ذلك والدعوة لانتخابات جديدة خلال أربعة أشهر من تاريخ الحل. ويدعو السلطان، بحسب التعديلات، مجلس الشورى



للانعقاد في جلسة سرية لانتخاب رئيس للمجلس ونائين للرئيس فيما كان سابقا السلطان هو من يعين رئيس مجلس الشورى بمرسوم سلطاني. ولمجلس الشورى، حسب الصلاحيات الجديدة، استجواب الوزراء متى ما اتفق (١٥) عضوا وتقدموا بطلب الاستجواب، إلا أنها لم تعط المجلس صلاحيات حجب الثقة، فيما حدد القانون أن تكون جميع جلسات مجلسي الدولة والشورى علنية، إلا أن تم الاتفاق على أن تكون سرية ولا بد أن تتم موافقة مجلس الوزراء على سرية الجلسة^(٤٤).

إن المسألة الملحة في معظم البلدان العربية ليست مسألة الديمقراطية، بل إنها إقامة نظام سياسي فعال قادر على مواجهة تحديات التغيير، بدلاً من مجرد قمع مظاهر الاستياء والمعارضة والاتجاه إلى المحافظة على سيطرته على زمام الأمور مهما كان الثمن. في الوقت الحاضر، تعاني معظم الأنظمة العربية مشاكل قبول شرعياتها من جانب مجتمعاتها، بالرغم من استمرار قوة أجهزتها القمعية. فهذه الأنظمة لا تعرف الوسائل لإمكانية تكييفها مع وجود قوى سياسية واتجاهات ثقافية جديدة^(٤٥).

ب- التحديات الاقتصادية لمواجهة لسلطنة عُمان

سعت الحكومة العُمانية إلى زيادة نسبة العُمانيين العاملين في القطاع الخاص عبر برنامج "عمنة" يهدف إلى تقليص اعتماد السلطنة على العمال المهاجرين. ووفقاً لوزارة الطاقة الأمريكية يشكل العُمانيون (١٠)٪ فقط من العمالة في القطاع الخاص. وفي منتصف عام ٢٠٠٤ تم تقدير معدل النمو السكاني في عمان بـ (٢,٢)٪، ويعتقد أن معدل النمو السكاني خلال الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم كان قريباً من (٤)٪، فقد ارتفع عدد سكان السلطنة من أقل من مليون عام ١٩٧٠ إلى (٧,٢) مليون عام ٢٠٠٤. ومن المتوقع أن يصل إلى (٤) مليون عام ٢٠٢٥ وفق مكتب



الإسناد السكاني. وتواجه عُمان اليوم معضلة بطالة نتيجة تخرج أكثر من (٤٠) ألف شخص سنوياً من الثانوية والجامعة بدون وجود فرص للعمل. ولكن إذا تقلص دخل عمان من النفط فسوف تصبح هذه المهمة أصعب بكثير وستواجه السلطنة أزمة جدية. الحكومة العُمانية لا تنتشر أرقام البطالة، ومع ذلك فإن عُمان تعيش الآن "مشاكل بطالة خطيرة". ومن المشكوك فيه أن يتمكن قطاع النفط المتراجع والقطاع الضئيل غير النفطي من امتصاص العدد المتزايد من العُمانيين الشباب الذين يبحثون عن عمل. بالطبع توظف الحكومة عدداً كبيراً من الناس، بما فيهم الجيش البالغ تعداداه (٤١٧٠٠) فرد، ولكن إذا علمنا أن نفقات الدفاع وحدها تبلغ أكثر من (١٢) % من الناتج الوطني الإجمالي العُماني، فإن قدرة الحكومة على توظيف المزيد من الناس توظيفاً منتجاً يبدو محدوداً أيضاً^(٤٦).

بالنظر إلى التزايد السريع في عدد سكان السلطنة، وكون احتياطي النفط فيها أقل بكثير مما كان يعتقد من قبل، فضلاً عن محدودية النشاط الاقتصادي غير النفطي، يبدو أن السلطنة مقبلة على أزمة اقتصادية جدية في العشر إلى الخمس عشرة سنة القادمة، أو حتى قبل ذلك في حال هبطت أسعار النفط^(٤٧). لم يكن السلطان قابوس غافلاً عن هذه المشكلة واستشعرها منذ وقت بعيد، وأخذ بتنبيه الجهاز الحكومي والقطاع الخاص العُماني في عدة مناسبات خلال الأعوام ١٩٩٥، ٩٦، ٩٨ إلى عدم الوقوع في فخ الاسترخاء الناتج عن إرتفاع عوائد النفط، لأن النفط ثروة نابضة، ودعا إلى تنويع مصادر الدخل القومي، واستخدام عوائد النفط كوسيلة لتأسيس قواعد للانطلاق نحو البناء والتطور^(٤٨). ولكن يبدو أن الجهود الحكومية لم تكن كافية للقضاء على هذه المعضلة نهائياً.

بالرغم من وضوح مظاهر الاستياء السياسي في عُمان، إلا أن ذلك لا يشكل خطراً على نظام السلطان قابوس. وفي حين أن الإنتاج العُماني من النفط قد انخفض وتبين أن الاحتياطي من النفط أقل مما كان يعتقد، إلا أن



الإرتفاع الحالي لأسعار النفط قدم دعماً للأوضاع الإقتصادية في عُمان. وطالما أن الحكومة قادرة على تأمين مستوى لائق من المعيشة للعُمانيين فإنهم مستعدون لتحمل نظام حكم السلطان قابوس. سوف تواجه عُمان مشاكل اقتصادية خطيرة إذا هبط سعر النفط وبقي منخفضاً أو إذا نفذ الاحتياطي من النفط أو إذا حصل كلاهما. إن تدهور الظروف الاقتصادية في عُمان يمكن أن يقود إلى اضطراب سياسي. وأخيراً يمكن للمعارضة العُمانية الضعيفة الآن أن تقوى إذا ما واجهت عُمان أزمة اقتصادية وسياسية في الوقت نفسه^(٤٩).

٤- العوامل الخارجية المؤثرة في صنع القرار السياسي العُماني

لم يكن هنالك في سلطنة عُمان قبل العام ١٩٧٠ ما يسمى بسياسة خارجية بالمفهوم المطلق والمركزي، بل إنه لم يكن هناك أصلاً دولة بمفهومها العصري. فضلاً عن أن نمط الإدراك لطبيعة العلاقات الدولية لدى السياسة العُمانية ما قبل مجيء السلطان قابوس كان يستند إلى مخرجات صراع القوى في الخليج وفي المحيط الهندي، والذي كانت عُمان طرفاً فيه بصورة مستمرة. لذا، فإن الخبرة المستمدة من هذا الارتباط وهذا الاندماج قد شكلت معظم مكونات الفكر السياسي لدى القيادة العُمانية آنذاك. وكان من مظاهر هذا الفكر أنه لم يعط أية أهمية أو أي اعتبار للأبعاد العربية أو الخليجية ومعطياتها، التي كانت في تلك المرحلة تسعى جاهدة لتشكيل نظام إقليمي عربي، يكون مركّزاً للعمل العربي المشترك، والذي كان يهدف إلى إقامة نظام سياسي عربي، له مضامينه ورموزه، وآليات عمله التي جاءت جامعة الدول العربية في مقدمتها. ولم ترضى التوجهات السياسية العربية وحركاتها بموقف الدولة العُمانية، ووجدت أنها تسلك منهجاً ينأى بها عن التقارب العربي ومحاولات بناء الجهد المشترك، الأمر الذي كرّس العزلة العُمانية^(٥٠).



استمر هذا الوضع حتى تسلّم السلطان قابوس الحكم في عُمان في تموز/ يوليو من العام ١٩٧٠، وقام بإدارة السياسة الخارجية للدولة العُمانية الحديثة على مستوى فهم جديد للمتغيرات الإقليمية والدولية، وإدراك مدى أهمية الانخراط العُماني في التفاعلات السياسية في المنطقة. لذا، بدأ السلطان قابوس بالانفتاح على البلاد العربية، محاولاً الخروج من العزلة التي عاشتها الدولة العُمانية لفترة طويلة، وإشراك عُمان في التفاعلات العربية، ولكن بسياسة ممنهجة وحذرة، وأخذة في الاعتبار ذلك التباين بين مزيتين رئيسيتين في الطابع العام للنظام العربي، أولهما إن مرحلة السبعينيات من القرن العشرين قد شهدت استقلال عدة دول خليجية، وبالتالي تعزّز النظام الإقليمي العربي، وبخاصة أن عدداً من هذه الدول قد شهد تدفقات نفطية وضعتها على خارطة الاستراتيجيات الدولية. وثانيهما بالرغم من ذلك التعزّز للنظام الإقليمي العربي، ولكنه شهد في ذات الوقت تمزقاً بين مفهوم "القومية"، مقابلاً لمنطق "الدولة" والمنطق القطري الذي يستند إلى واقع التجزئة العربي، ومنطق "الإسلام السياسي" الذي وجد دعماً من داخل النظام العربي ومن خارجه، وبخاصة بعد قيام الثورة في إيران في عام ١٩٧٩، وبعد ازدياد التوجهات التركية إلى مزيد من "التغريبية"^(٥١).

ثم دخلت السياسة الخارجية العُمانية مرحلة فهم محددات هذه السياسة ومكوناتها والعوامل المؤثرة فيها وأدوات تنفيذها. ومن أهم هذه الاعتبارات والفواعل إدراك أن السياسة الخارجية لأية دولة قائمة على أساس الارتباط المباشر والمعمّق بينها وبين السياسة الداخلية ومؤسسات الحكم المحلي. لذا فقد بدأت السياسة الخارجية العُمانية تؤكد في أسلوبها على تجنب إقحام الذات في شؤون الآخرين، وهو الأمر الذي عانت منه عُمان كثيراً، والتمعن في قراءة الأوضاع المحيطة بالدولة، والانحياز إلى الحلول السلمية في التعامل مع كل المنازعات التي تكون هي طرفاً فيها، أو التي تكون في دائرتها الخليجية، أو الإقليمية. لقد تبنت عُمان صياغة إستراتيجية سياستها



الخارجية عبر بناء خطاب سياسي يلتزم بما يتفق والثوابت للدولة، ويتوافق مع إمكانياتها وقدراتها؛ وذلك حتى يأتي القرار السياسي منسجماً مع ذاته، وأن يكون متواتراً على صورة واحدة يحكمها "الثابت" ولا تحكمها الآنية والمرحلية"^(٥٢).

لقد تميزت السياسة الخارجية العُمانية بالواقعية والحياد، فبادرت بالتعامل مع معطيات الأحداث بكل حيادية إيجابية، فلم تنكر على مصر توقيعها لإتفاقية السلام مع (إسرائيل) - كامب ديفيد - في أيلول/سبتمبر سنة ١٩٧٨، ولكنها أكدت أنها ستقف مع الحق العربي كيفما استدار. كما سعت السلطنة إلى المشاركة الفاعلة في الجهود التي بذلت لإعادة مصر إلى الصف العربي، بعد أن تعرضت لنقد وهجوم بسبب زيارة الرئيس المصري انور السادات إلى القدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ولتوقيعها إتفاقية (كامب ديفيد). وفي الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) نهجت السياسة الخارجية العُمانية مسلكاً توفيقياً، إذ رفضت سلطنة عُمان دعوات القطيعة مع طهران، ولكنها لم تقف كليةً مع إيران، بالرغم من خصوصية العلاقة الجيو - ستراتيجية والاثنية التي تربط عُمان بإيران^(٥٣)، وبذات الوقت لم تتخلى عُمان عن العراق واستمرت في الوقوف معه لحين إنتهاء هذه الحرب. وفي قضية دخول العراق إلى الكويت ظلت السلطنة تمارس سياسة الحياد والتعقل الأمر الذي مكّنها من قيادة محادثات واتصالات بإتجاه إبقاء العراق في الصف العربي، وفي نفس الوقت خروجه من الكويت. وفي حروب الخليج المتعاقبة لم تكن السياسة العُمانية تشتت وتندفع باتجاه ما، ولكنها عملت على اغتنام علاقاتها مع كل أطراف النزاع العراق، ودول الخليج، والولايات المتحدة الأمريكية، للاحتفاظ بمخرج يمكن أن تمر به مقدرات الأحداث، إن هي اتجهت نحو الحلول السلمية.

أ - طبيعة علاقات عُمان بباقي دول مجلس التعاون الخليجي



تعد قضية واحات البريمي^(٥٤) التي تم حلها منذ منتصف خمسينات القرن المنصرم، المشكلة الحقيقية الوحيدة التي واجهت علاقات عمان المعاصرة بجاراتها من الدول الخليجية، التي يجمعها معهم في الوقت الحاضر مجلس التعاون الخليجي، إذ أن دول المجلس تشترك بالكثير من الصفات البنوية وترتبطها علاقات إقتصادية وإجتماعية، حتى أنها تشترك في أطر سياساتها الخارجية، فجميعها على علاقة طيبة بالولايات المتحدة والغرب بشكل عام، وتوجهاتها متشابهة بخصوص بعض القضايا المهمة كفلسطين و(الإرهاب)، إلا أنه عند تسليط الضوء على الوقائع ومجريات الأحداث نجد أن هناك ما يشوب هذا التقارب والتناقص، سياسياً وإقتصادياً، وبخاصة فيما يتعلق برؤية كل دولة من مجلس التعاون الخليجي حول العلاقة مع إيران، والتنافس الاقتصادي في مجال الإستثمار، فضلاً عن محور آخر يبقى ثانوياً وهو التسابق للتأثير السياسي في الساحة الإقليمية والدولية^(٥٥).

ظهرت إختلافات بين الدول الخليجية في طبيعة المواقف حيال إيران وفي طريقة التعامل مع هذه الدولة الجارة لهم، ويعد موقف سلطنة عمان من إيران الأكثر تبايناً بخصوص هذه القضية، فالمذهب الديني السائد في السلطنة (الأباضية) لا يرى ضيراً من إقامة مختلف العلاقات مع إيران والتحاور معها، وهذا الموقف المسالم أو المتعاطف - إن صح التعبير - مدعوم بالأسلوب المعروف للسلطنة في سياستها الخارجية والمتلخص بكلمتين، هما الهدوء والحيادية. ولكن من جهة أخرى تتمتع السلطنة بعمق سكاني وموقع جغرافي مميز يجعل منها تهديد ليس بالهين إذا ما أرادت إيران إستغلاله مستقبلاً، فهو إختراق خطير في قلب الخليج، وهذا الإحتمال يبقى وارداً خصوصاً مع النشاط المتزايد للمخابرات الإيرانية في السلطنة، وما يزيد الأمور تعقيداً أن الكثير من المواطنين العُمانيين يخدمون في الأجهزة الأمنية لباقي دول الخليج فهم من أفضل الأفراد - إذا لم يكونوا



الأفضل - من ناحية الجهوزية والتدريب في المنطقة، ومجرد التفكير في إمكانية إختراقهم من قبل المخابرات الإيرانية تجعل منهم تهديد حقيقي^(٥٦). وفي مجال التنافس الإستثماري، تحاول معظم الدول الخليجية جلب أكبر قدر من الإستثمارات الأجنبية إليها والدفع قدر الإمكان نحو التطوير الخدمي الشامل في بلدانها. إذ إن التنافس الإقتصادي واختلاف إستراتيجيات التطوير والتباين في قوة الإقتصادات الخليجية كانت الأسباب الأساسية لتأخر إصدار العملة الخليجية الموحدة التي كان من شأنها زيادة ترابط دول الخليج إقتصادياً واجتماعياً، فضلاً عن ان الإنسحاب النهائي لسلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية من هذا المشروع سيؤخر كثيراً من موعد تنفيذه، ويرى بعض المحللون بأن أسباب الإنسحاب من هذا المشروع هي بالأساس سياسية وليست إقتصادية^(٥٧).

من جهة أخرى نلاحظ تأثر العلاقات العُمانية - الخليجية بعض الشيء بالاختلافات المذهبية، وبخاصة مع المملكة العربية السعودية، فهناك في عُمان من يرى أن الخطاب والفكر الديني لدعاة الملكة العربية السعودية، والمفاهيم العقائدية التي يحملونها، تمثل تحدياً للدعوة الأباضية، وبالتالي قد يشكل هذا الأمر خطراً أيضاً على المصالح العُمانية بموازاة الأنشطة الإيرانية في المنطقة. فسلطنة عمان دولة مسلمة، ينتمي أغلب سكانها إلى طائفة "الإباضية" الذين يقولون أنه على مدى السنوات الماضية حاولت الكثير من الشخصيات الدينية السعودية نشر الفكر السلفي في سلطنة عُمان، مما أثار حفيظة العُمانيين، ويوضح سعيد الهاشمي مدير البحوث في مجلس الدولة العُماني هذا الموقف بقوله "نحن لا نسمح للسعوديين بالعمل في مجتمعنا"^(٥٨).

ب - طبيعة العلاقات العُمانية - الإيرانية



تتفرد عمان بعلاقات متميزة مع إيران بخلاف باقي دول مجلس التعاون الخليجي، وتمكنت العلاقات بين الدولتين من اجتياز اختبارات غاية في الصعوبة، أظهرت فيها السلطنة دوراً مختلفاً ورؤية مغايرة لما هو سائد في باقي دول مجلس التعاون الخليجي، وكانت قطر في السنوات الأخيرة تماثل إلى حد ما سياسة عُمان تجاه إيران، ولكن من منطلقات وأهداف سياسية مختلفة. يشعر السلطان قابوس بأنه مدين لإيران منذ أيام حكم الشاه، الذي بادر في الاعتراف بشرعية الحكومة عندما تسلم السلطان قابوس السلطة عام ١٩٧٠. وكان لتدخل إيران العسكري المباشر الدور الحاسم في القضاء على حركة ظفار المسلحة منتصف السبعينات^(٥٩)، الأمر الذي انعكس إيجابياً على العلاقة بين البلدين، وترجم في أكثر من طريقة، إذ أسس لثقة متبادلة واطمئنان بين الدولتين، وبإمكانية التعايش بينهما. وحتى بعد سقوط الشاه عام ١٩٧٩ حافظت السلطنة على سياستها الودية تجاه إيران، وخلال الحرب العراقية- الإيرانية زار وزير الخارجية العماني طهران، ووقع معها مسودة تفاهم للتعاون السياسي والاقتصادي، وتحولت عُمان إلى قناة للحوار بين إيران وخصومها الخليجيين^(٦٠).

وخلال العقود الأخيرة، تصاعدت المخاوف العالمية والإقليمية، وبخاصة الخليجية، من المساعي الإيرانية لامتلاك السلاح النووي، ومحاولة فرض نفوذ وهيمنة في الخليج العربي، ولكن عُمان انتهجت سياسة مغايرة عن باقي دول مجلس التعاون في هذا الخصوص، إذ رفضت رسمياً المشاركة في مشروع مظلة الدفاع الأميركية لحماية أمن الخليج، وتبنت طرح اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون وإيران، وابتعدت عن سياسة المحاور والاستقطاب، ونأت بنفسها عن كل أشكال المواجهات السياسية والإعلامية مع إيران، والتزمت سياسة الهدوء. كما دعت إلى قيام تفاهم أميركي- إيراني من شأنه ضمان أمن الخليج وحماية المصالح الأميركية، فضلاً عن ترسيخ العلاقات بينها وبين إيران بزيارات على جميع المستويات (رؤساء



الدول، لجان مشتركة، توقيع اتفاقيات، تعاون عسكري) وهو ما أوجد حالة استثنائية بالكامل قياساً بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ووقعت عُمان اتفاقية للتعاون الأمني عام ٢٠٠٩ من ضمن سبع اتفاقيات في مجالات أخرى، واشتركت في مشروع استثمار حقل غاز (كيش) الإيراني، الذي يحتوي على احتياطي قدره (٤٨) تريليون قدم مكعبة من الغاز الطبيعي^(٦١).

تعد العلاقات الوثيقة بين إيران وعُمان، أحد الأسباب التي تقف وراء فشل الغرب في شل قدرات إيران بفرض عقوبات تجارية عليها، فضلاً عن عدم قدرة خصوم إيران لبناء جبهة عربية وإقليمية معارضة وموحدة ضد النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة وصده. ويقول سالم المحروقي الدبلوماسي العماني السابق والذي خدم في واشنطن، ويعمل حالياً في وزارة الثقافة العُمانية " بالنسبة لنا التعبير الواقعي هو أن إيران جارة كبيرة، وأنها موجودة هناك لتبقى ". يرى بعض المحللون إن عُمان تشترك مع سوريا، وقطر إلى حد ما، في النظر إلى إيران على إنها حليفاً مهماً، سياسياً واقتصادياً، ويحتمل أن تحصل نتائج خطيرة جداً على تجاهل عدم التعامل مع إيران كحليف استراتيجي، ويتذرع العُمانيون بأن الخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث المتنازع عليها في الخليج العربي وحالة العداء الخفي لم تمنع وصول حجم التبادل التجاري السنوي بين إيران ودولة الإمارات العربية إلى عدة مليارات من الدولارات^(٦٢). ونادراً ما تذكر سلطنة عُمان في الأخبار رغم الدور المحوري الذي تلعبه نتيجة لقربها من كل الأطراف، لكنها تفضل أن تظل وراء الكواليس. وعُمان ذات نظام الملكية المطلقة، قاد حاكمها السلطان قابوس بن سعيد منذ عام ١٩٧٠ حركة عززت النهج الدبلوماسي الذي يعطي شعبه حالة فريدة من وجود علاقات وثيقة مع كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية. وقد تمكنت عمان في بعض الأوقات أن تكون بمثابة الوسيط بين البلدين، رغم



حديث الكثيرين عن ترك الباب مفتوحاً أمام احتمال أن تقوم الولايات المتحدة باستخدام القواعد العسكرية العمانية لانطلاق عملياتها في المنطقة ضد طهران. ورغم اشتراك عمان مع سوريا وقطر في الرؤية حول ضرورة عدم تحويل إيران إلى عدو، إلا أنها لا ترغب مثلها بدور أكبر إقليمياً، وتسعى السلطنة بشكل قوي ومركز على تعزيز استقرارها الداخلي. ويقول العمانيون أنهم سيواصلون العمل على استقرار العلاقات مع إيران بسبب طبيعة العلاقات التاريخية بينهم؛ لأنهم يدركون أنه لا يمكن بسهولة تجاوز أمة حضارية قامت تاريخياً بقربهم وتعاملوا معها مراراً، ولهذا يفضل العمانيون أن تكون إيران شريكاً تجارياً هاماً في الوقت الحالي وللأجيال القادمة. وكمؤشر واضح لهذا التعاون بين البلدين ساعدت سلطنة عُمان المهربين الإيرانيين في تهريب البضائع تحايلاً على العقوبات التجارية الدولية المفروضة على إيران، ويتم التهريب عادة في الطرف الجنوبي من شبه جزيرة مسندم العُمانية^(٦٣).

أدت العوامل الاقتصادية دوراً مهماً في إيجاد نوع من التقارب بين عُمان وإيران، فسلطنة عُمان تواجه عجزاً في الميزانية يتزايد عاماً بعد آخر، ويرجع ذلك جزئياً لانخفاض عائدات النفط، وهي تستخرج نفطاً أقل بكثير عما يستخرجه العديد من جيرانها، نتيجة لذلك تسعى عُمان إلى توفير العائدات الهامة عن طريق تنويع اقتصادها، لذلك تحرص سلطنة عُمان على البحث عن تحقيق مصالحها الاقتصادية من خلال التفاهم والتوافق مع إيران، وعدم الاشتراك في نظام العقوبات المفروض عليها، ومعارضة مبدأ استبعادها وعزلها. وهذا ما يجعل عُمان تسمح للمهربين بالعمل على تهريب البضائع إلى إيران، ففي كل صباح تقبع قوارب التهريب السريعة متجاوزة على طول ثلاث أرصفة صغيرة في مسندم، مباشرة بجانب وأمام أنظار مراكب الشرطة العُمانية الكبيرة التي تقوم بدوريات مستمرة في منطقة التهريب البحرية^(٦٤).



ج- طبيعة العلاقات العُمانية- الأمريكية

كانت عُمان أول بلد خليجي يرتبط بمعاهدة صداقة وتجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٣٣، وانحصرت العلاقات العُمانية الأمريكية حتى الحرب العالمية الأولى بالجوانب التجارية والسياسية، وكانت هذه العلاقات بين المد والجزر، فسياسة العزلة التي سارت عليها الولايات المتحدة في بعض فترات هذه المرحلة من العلاقات أدت إلى عدم تطورها في الجانب التجاري، وهذا انعكس على مستوى العلاقات الدبلوماسية، لذلك رأت حكومة الولايات المتحدة إغلاق القنصلية في مسقط إبان تلك الحقبة. ومنذ الثلاثينات من القرن الماضي دخلت العلاقات العُمانية الأمريكية في مرحلة جديدة واكبت تسلم السلطان سعيد بن تيمور الحكم في السلطنة، وذلك لوجود الرغبة لدى الطرفين في تقوية وتطوير تلك العلاقات، وأصبحت لدى السلطان سعيد بن تيمور الرغبة للاتصال المباشر مع الأمريكيين، وتمثل ذلك بالزيارة المشهورة التي قام بها السلطان للولايات المتحدة عام ١٩٣٨. ثم بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالتحرك نحو تقوية صلاتها بالخليج العربي بشكل عام وعُمان بشكل خاص لظهور عنصر جديد وهو النفط، وقد شكل إمكانية وجود النفط في عُمان مصلحة هامة للولايات المتحدة، كما أن موقع عُمان الاستراتيجي أظهر أهميتها في الحرب العالمية الثانية، مما دفع الولايات المتحدة أن تجري مفاوضات مع سلطان مسقط وعُمان لأجل الحصول على التسهيلات العسكرية، واستمرت حاجة الولايات المتحدة لعُمان حتى ما بعد الحرب مباشرة، ودخل على موضوع العلاقات بين الطرفين حاجة سلطان



مسقط وعمان للسلاح من أجل مواجهة المشكلات الداخلية في عُمان وكانت هذه الحاجة قد أعطت دفعة قوية لتنمية العلاقات بين الطرفين^(٦٥).

ولم تكن بريطانيا، القوة الرئيسة المهيمنة على الخليج العربي وأقطاره ومنها عُمان، في ذلك الوقت، غائبة عن مسرح هذه العلاقات، وكانت الولايات المتحدة تدرك تلك الهيمنة والصلات القائمة بين السلطة الحاكمة في عُمان والحكومة البريطانية، لذلك كانت الولايات المتحدة تضع بريطانيا دائماً في صورة ما تقوم به من إقامة علاقات مع عُمان أو ما تقوم به عُمان من طرفها. كانت بريطانيا تمثل عائقاً رئيسياً في تقوية العلاقات العُمانية الأمريكية، وتحد من تطورها، وكانت تدخلاتها أحياناً تترك هذه العلاقات وإذا كانت بريطانيا قد غضت الطرف أحياناً عن ذلك، فقد كان ذلك ناجماً عن سياسة تقوم على أساس عدم المس بمصالحها في منطقة الخليج العربي التي كانت من وجهة نظرها تنتظر إليه كوحدة واحدة، ولكن مجرى الأحداث والتطور الزمني في حركة التاريخ لم يكن في صالح بريطانيا، وهذا ما قوى العلاقات بين عُمان والولايات المتحدة^(٦٦).

قدمت سلطنة عُمان تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية العاملة في منطقة الخليج العربي باستخدام المرافئ والمطارات العُمانية حسب الاتفاقية التي أبرمتها مع الولايات المتحدة في حزيران/ يونيو سنة ١٩٨٠، كما أن الاتفاقية أتاحت إقامة منشآت في جزيرة مصيرة والشرقيات والسيب لاستخدام سلاح الجو الأمريكي فضلاً عن منشآت أخرى لقوات البحرية الأمريكية^(٦٧). أن الروابط العسكرية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي الست كانت تتركز في توفير التسهيلات العسكرية المحدودة والمؤقتة، إلا ان اندلاع حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) شكل تحولاً نوعياً في هذه الروابط فتخلّى الطرفان عن مفهوم الوجود العسكري "المستتر" وتم نشر القوات الأمريكية على أراضي دول الخليج على نطاق واسع وإقامة قواعد



عسكرية وتجهيزات شبه دائمة. وكان لأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ أثرها في إحداث تحول آخر في الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة إذ غدا ذلك الوجود أكثر عدداً وأوسع انتشاراً، فالولايات المتحدة عندما شرعت في غزو أفغانستان في سنة ٢٠٠١، قدمت كل دول الخليج التسهيلات اللازمة للعمليات الأمريكية وخصوصاً سلطنة عُمان وقطر والبحرين والسعودية^(٦٨). وفي أيلول/سبتمبر من العام ٢٠١١، نجحت عُمان في مساعيها للإفراج عن ثلاثة سجناء أمريكيين في إيران متهمين بالتجسس كانوا قد احتجزوا في تموز/يوليو من العام ٢٠٠٩، بعد دخولهم الأراضي الإيرانية من جهة الحدود العراقية. أن أمن منطقة الخليج العربي قضية جوهرية تهم قوى إقليمية مثل إيران وقوى دولية كالولايات المتحدة الأمريكية، لذلك من الضروري أن تحاول عُمان الموازنة بين علاقاتها مع إيران والولايات المتحدة الأمريكية مع ضرورة الإدراك لحجم المتغيرات الجيو-بوليتكية المتوقعة.

ومن جانب آخر فإن المواقف الأمريكية تجاه حركات التغيير التي شهدتها المنطقة العربية خلال العام ٢٠١١ برهنت على أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتردد في تغيير توجهاتها والتزاماتها تجاه الأنظمة الحليفة عندما تفقد تلك الأنظمة سيطرتها على الأوضاع الداخلية جراء رفض شعوبها لها بشكل واضح وشامل. ذكرت كوندوليزا رايس Condoleezza Rice، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة في خطاب ألقته في الجامعة الأميركية بالقاهرة في العشرين من حزيران/يونيو ٢٠٠٥ "سعت الولايات المتحدة على مدى (٦٠) عاماً من سياساتها في هذه المنطقة إلى تحقيق الاستقرار على حساب الديمقراطية... ولم تحقق أي منهما. والآن، أصبحنا نتخذ مساراً مختلفاً. إننا ندعم الطموح الديمقراطي لجميع الشعوب"^(٦٩).

خاتمة واستنتاجات



من خلال دراسة الظروف السياسية المعاصرة لسلطنة عُمان، سواء الداخلية منها، أو المحيطة بها إقليمياً وعالمياً، ومن خلال تفحص العوامل المؤثرة في هذه الظروف، التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، تتبين لنا خصوصية التجربة السياسية العُمانية التي تميزها عن باقي دول مجلس التعاون الخليجي، وان المعايير المشتركة التي يمكن من خلالها فهم وقياس الأوضاع في جميع الدول الخليجية قد لا تكون ملائمة للتطبيق في الحالة العُمانية. وان هذا التباين ناتج من الأثر التاريخي والسياسي والثقافي، فضلاً عن التنوع الفكري والاجتماعي الذي تنفرد به سلطنة عُمان عن باقي دول مجلس التعاون. وتوصل البحث إلى مجموعة من الإستنتاجات، أبرزها-

- ١- أدت الدعوة الأباضية دوراً مهماً في تشكيل التاريخ السياسي الحديث لسلطنة عُمان، ولازالت المضامين الفكرية لهذا المذهب تؤثر في توجهات السياسة العُمانية المعاصرة، المحلية والإقليمية.
- ٢- عدم تناسب سياسة الحياد المفرط في التحفظ والعزلة التي تتبعها السلطنة في الوقت الحاضر وموقع عُمان الحالي في التفاعلات الإقليمية والعالمية مع المكانة السياسية والعسكرية والحضارية التي كانت يتمتع بها هذا البلد طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين.
- ٣- ساهمت رؤى وأفكار وجهود السلطان قابوس بن سعيد منذ توليه السلطة في تموز/ يوليو ١٩٧٠ في تطوير جميع القطاعات الإدارية والخدمية في الدولة العُمانية، وتمكن خلال سنوات حكمه من تحقيق العديد من الانجازات للشعب العُماني.
- ٤- يعد السلطان المركز الفعلي لصنع القرار في عُمان، بالرغم من وجود مؤسسات تنفيذية وتشريعية، مثل مجلس الوزراء، ومجلس عُمان (البرلمان)، ولكن دورها محدوداً في صناعة القرار.



٥- هنالك عوامل داخلية تؤثر في عملية صنع القرار في سلطنة عُمان في الوقت الحاضر، منها تحديات سياسية داخلية، تتمثل بمطالبة قسم كبير من العُمانيين بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية والحريات ومساحة التعبير عن الرأي، وتحديات أخرى إقتصادية أبرزها إزدياد حجم البطالة مقابل إنخفاض عوائد النفط العُماني.

٦- تستطيع سلطنة عُمان أن تحافظ على الإستقرار الداخلي في خضم موجات الاضطراب التي تعصف بالمنطقة، بشرط المحافظة على مستوى معيشة مقبولة للعُمانيين، وإجراء إصلاحات تتناسب طردياً مع المطالب الشعبية، كما يجب إزالة أي غموض عن قضية ولاية العهد لضمان مستقبل هذا الإستقرار المنشود.

٧- يعد موقع عُمان الإستراتيجي، كأحد ضفتي مضيق هرمز في الخليج العربي، من أهم العوامل الخارجية المؤثرة في القرار العُماني، بحسبان إن ذلك الموقع يجعل عُمان في قلب مثلث التوتر الذي تتألف أضلاعه من (الولايات المتحدة الأمريكية، إيران، دول مجلس التعاون الخليجي) - بعد غياب العراق المؤقت عن التأثير الإقليمي-.

٨- لكي تتجنب عُمان التأثيرات التي قد تنجم عن التوترات الإقليمية، يجب عليها ان توازن علاقاتها بإطراف التوتر بشكل دقيق يضاف إلى الحياد والتحفظ المعروف عن سياستها الخارجية.



ملحق: نص النظام الأساسي للدولة في سلطنة عُمان (الدستور العُماني)

مرسوم سلطاني رقم ١٠١ / ٩٦

بإصدار النظام الأساسي للدولة

نحن قابوس بن سعيد سلطان عُمان

تأكيداً للمبادئ التي وجهت سياسة الدولة في مختلف المجالات خلال الحقبة
الماضية . .

وتصميماً على مواصلة الجهد من أجل بناء مستقبل أفضل يتميز بمزيد من المنجزات
التي تعود بالخير على الوطن والمواطنين . . .

وتعزيزاً للمكانة الدولية التي تحظى بها عُمان ودورها في إرساء دعائم السلام والأمن
والعدالة والتعاون بين مختلف الدول والشعوب. وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة

رسمنا بما هو آت

مادة (١): إصدار النظام الأساسي للدولة بالصيغة المرافقة .

مادة (٢): ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتباراً من تاريخ
صدوره .

صدر في: ٢٤ من جمادى الآخرة سنة ١٤١٧ هـ

الموافق: ٦ من تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٩٦ م



قابوس بن سعيد

سلطان عمان

النظام الأساسي للدولة

الباب الأول

الدولة ونظام الحكم

مادة (١): سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط.

مادة (٢): دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع.

مادة (٣): لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية.

مادة (٤): يحدد القانون علم الدولة وشعارها وأوسمتها ونشيدها الوطني.

مادة (٥): نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان ويشترط فيمن يختار لولاية الحكم من بينهم أن يكون مسلماً رشيداً عاقلاً وابناً شرعياً لأبوين عمانيين مسلمين .

مادة (٦): يقوم مجلس العائلة الحاكمة، خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السلطان، بتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم. فإذا لم يتفق مجلس العائلة الحاكمة على اختيار سلطان للبلاد قام مجلس الدفاع بتثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة .

مادة (٧): يؤدي السلطان قبل ممارسة صلاحياته، في جلسة مشتركة لمجلسي عُمان والدفاع، اليمين الآتية:



أقسم بالله العظيم أن أحترم النظام الأساسي للدولة والقوانين، وأن أرعى مصالح المواطنين وحرياتهم رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه).

مادة (٨): تستمر الحكومة في تسيير أعمالها كالمعتاد حتى يتم اختيار السلطان ويقوم بممارسة صلاحياته.

مادة (٩): يقوم الحكم في السلطنة على أساس العدل والشورى والمساواة . وللمواطنين - وفقا لهذا النظام الأساسي والشروط والأوضاع التي يبينها القانون - حق المشاركة في الشؤون العامة.

الباب الثاني

المبادئ الموجهة لسياسة الدولة

مادة (١٠): المبادئ السياسية

- المحافظة على الاستقلال والسيادة، وصون كيان الدولة وأمنها واستقرارها، والدفاع عنها ضد كل عدوان.

- توثيق عرى التعاون وتأكيد أواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل، والمصلحة المشتركة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومراعاة المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة وبما يؤدي إلى إشاعة السلام والأمن بين الدول والشعوب.

- إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابعة من تراث الوطن وقيمه وشريعته الإسلامية، معتزة بتاريخه، آخذة بالمفيد من أساليب العصر وأدواته.

- إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين، ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن.



مادة (١١): المبادئ الاقتصادية

- الاقتصاد الوطني أساسه العدالة ومبادئ الاقتصاد الحر، وقوامه التعاون البناء المثمر بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وفقا للخطة العامة للدولة وفي حدود القانون.
- حرية النشاط الاقتصادي مكفولة في حدود القانون والصالح العام وبما يضمن السلامة للاقتصاد الوطني. وتشجع الدولة الادخار وتشرف على تنظيم الائتمان.
- الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة، تقوم على حفظها وحسن استغلالها، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة وصالح الاقتصاد الوطني. ولايجوز منح امتياز أو استثمار مورد من موارد البلاد العامة الا بموجب قانون ولفترة زمنية محددة، وبما يحفظ المصالح الوطنية.
- للأموال العامة حرمتها، وعلى الدولة حمايتها وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها.
- الملكية الخاصة مصونة، فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه الا في حدود القانون، ولاينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون، وبالكيفية المنصوص عليها فيه، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا. والميراث حق تحكمه الشريعة الاسلامية .
- المصادرة العامة للأموال محظورة، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي في الأحوال المبينة بالقانون.
- الضرائب والتكاليف العامة أساسها العدل وتنمية الاقتصاد الوطني .



-إنشاء الضرائب العامة وتعديلها والغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها إلا في الأحوال المبينة في القانون. ولا يجوز استحداث ضريبة أو رسم أو أي حق مهما كان نوعه بأثر رجعي.

مادة (١٢): المبادئ الاجتماعية

-العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعائم للمجتمع تكفلها الدولة.

- التعاضد والتراحم صلة وثيقة بين المواطنين، وتعزيز الوحدة الوطنية واجب. وتمنع الدولة كل ما يؤدي . للفرقة أو الفتنة أو المساس بالوحدة الوطنية.

- الأسرة أساس المجتمع، وينظم القانون وسائل حمايتها، والحفاظ على كيانها الشرعي، وتقوية أواصرها وقيمها، ورعاية أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

- تكفل الدولة للمواطن وأسرته المعونة في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة، وفقا لنظام الضمان الاجتماعي، وتعمل على تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة .

- تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة، وتسعى لتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن، وتشجع على إنشاء المستشفيات والمستوصفات ودور العلاج الخاصة بإشراف من الدولة ووفقا للقواعد التي يحددها القانون. كما تعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها ومنع التلوث عنها .

- تسن الدولة القوانين التي تحمي العامل وصاحب العمل وتنظم العلاقة بينهما. ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في



حدود القانون . ولا يجوز فرض أي عمل اجباري على أحد إلا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة وبمقابل أجر عادل

- الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة وخدمة المجتمع. والمواطنون متساوون في تولي الوظائف العامة وفقا للشروط التي يقرها القانون.

مادة (١٣): المبادئ الثقافية

- التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ترعاه الدولة وتسعى لنشره وتعميمه.

- يهدف التعليم الى رفع المستوى الثقافي العام وتطويره وتنمية التفكير العلمي، وإذكاء روح البحث، وتلبية متطلبات الخطط الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد جيل قوي في بنيته وأخلاقه، يعتز بأمنه ووطنه وتراثه، ويحافظ على منجزاته - توفر الدولة التعليم العام وتعمل على مكافحة الأمية وتشجع على إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة بإشراف من الدولة ووفقا لأحكام القانون.

- ترعى الدولة التراث الوطني وتحافظ عليه، وتشجع العلوم والفنون والآداب والبحوث العلمية وتساعد على نشرها.

مادة (١٤): المبادئ الأمنية

- السلام هدف الدولة، وسلامة الوطن أمانة في عنق كل مواطن . ويتولى مجلس الدفاع النظر في الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة السلطنة والدفاع عنها

- الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة وهيئات الأمن العام وأية قوات أخرى. وهي جميعها ملك للأمة ومهمتها حماية الدولة وضمان سلامة أراضيها وكفالة الأمن والطمأنينة للمواطنين. ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.



وينظم القانون الخدمة العسكرية، والتعبئة العامة أو الجزئية، وحقوق وواجبات وقواعد انضباط القوات المسلحة وهيئات الأمن العام وأية قوات أخرى تقرر الدولة انشاءها.

الباب الثالث

الحقوق والواجبات العامة

مادة (١٥): الجنسية ينظمها القانون، ولايجوز اسقاطها أو سحبها إلا في حدود القانون

مادة (١٦): لايجوز ابعاد المواطنين أو نفيهم أو منعهم من العودة الى السلطنة.

مادة (١٧): المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ولاتمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي.

مادة (١٨): الحرية الشخصية مكفولة وفقا للقانون. ولايجوز القبض على إنسان أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون.

مادة (١٩): لايجوز الحجز أو الحبس في غير الأماكن المخصصة لذلك في قوانين السجون المشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية .

مادة (٢٠): لايعرض أي انسان للتعذيب المادي أو المعنوي أو للاغراء، أو للمعاملة الحاطة بالكرامة. ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك. كما يبطل كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالاغراء أو لتلك المعاملة أو التهديد بأي منهما.

مادة (٢١): لاجريمة ولاعقوبة إلا بناء على قانون، ولاعقاب إلا على الأفعال اللاحقة للعمل بالقانون الذي ينص عليها. والعقوبة شخصية.



مادة (٢٢): المتهم برئ حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع وفقا للقانون ويحظر ايداء المتهم جسمانيا أو معنويا.

مادة (٢٣): للمتهم الحق في أن يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة. ويبين القانون الأحوال التي يتعين فيها حضور محام عن المتهم ويكفل لغير القادرين ماليا وسائل اللجوء الى القضاء والدفاع عن حقوقهم.

مادة (٢٤): يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فورا، ويكون له حق الاتصال بمن يرى ابلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذي ينظمه القانون ، ويجب اعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه. وله وللمن ينوب عنه التظلم أمام القضاء من الاجراء الذي قيد حريته الشخصية، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة، وإلا وجب الافراج حتما.

مادة (٢٥): التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة. ويبين القانون الاجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق وتكفل الدولة، قدر المستطاع، تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا.

مادة (٢٦): لايجوز اجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي انسان بدون رضائه الحر.

مادة (٢٧): للمساكن حرمة، فلا يجوز دخولها بغير اذن أهلها، إلا في الأحوال التي يعينها القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه.

مادة (٢٨): حرية القيام بالشعائر الدينية طبقا للعادات المرعية مصونة على ألا يخل ذلك بالنظام العام، أو ينافي الآداب .

مادة (٢٩): حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون.



مادة (٣٠): حرية المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة، وسريتها مكفولة، فلا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبينها القانون وبالإجراءات المنصوص عليها فيه .

مادة (٣١): حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون. ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو يمس بأمن الدولة أو يسيء إلى كرامة الإنسان و حقوقه.

مادة (٣٢): للمواطنين حق الاجتماع ضمن حدود القانون.

مادة (٣٣): حرية تكوين الجمعيات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية وبما لا يتعارض مع نصوص وأهداف هذا النظام الأساسي مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون. ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معادياً لنظام المجتمع أو سرياً أو ذا طابع عسكري ، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أية جمعية.

مادة (٣٤): للمواطنين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون.

مادة (٣٥): يتمتع كل أجنبي موجود في السلطنة بصفة قانونية بحماية شخصه وأملاكه طبقاً للقانون. وعليه مراعاة قيم المجتمع واحترام تقاليده ومشاعره.

مادة (٣٦): تسليم اللاجئين السياسيين محظور، وتحدد القوانين والاتفاقيات الدولية أحكام تسليم المجرمين.

مادة (٣٧): الدفاع عن الوطن واجب مقدس، والاستجابة لخدمة القوات المسلحة شرف للمواطنين ينظمه القانون.

مادة (٣٨): الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن.



مادة (٣٩): أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون.
 مادة (٤٠): احترام النظام الأساسي للدولة والقوانين والأوامر الصادرة من السلطات العامة تنفيذا لها ومراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة واجب على جميع سكان السلطنة.

الباب الرابع رئيس الدولة

مادة (٤١): السلطان رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ذاته مصونة لا تمس، واحترامه واجب، وأمره مطاع. وهو رمز الوحدة الوطنية والساھر على رعايتها وحمايتها .

مادة (٤٢) : يقوم السلطان بالمهام التالية

- المحافظة على استقلال البلاد ووحدة أراضيها، وحماية أمنها الداخلي والخارجي، ورعاية حقوق المواطنين وحرياتهم وكفالة سيادة القانون، وتوجيه السياسة العامة للدولة.
- اتخاذ الإجراءات السريعة لمواجهة أي خطر يهدد سلامة السلطنة أو وحدة أراضيها أو أمن شعبها ومصالحه، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها.
- تمثيل الدولة في الداخل وتجاه الدول الأخرى في جميع العلاقات الدولية.
- رئاسة مجلس الوزراء أو تعيين من يتولى رئاسته.
- رئاسة المجالس المتخصصة أو تعيين من يتولى رئاستها.
- تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن في حكمهم واعفائهم من مناصبهم .
- تعيين وكلاء الوزارات والأمناء العامين ومن في حكمهم واعفائهم من مناصبهم.
- تعيين كبار القضاة واعفائهم من مناصبهم.



- اعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة والحرب وعقد الصلح وبيان القانون أحكام ذلك.
 - اصدار القوانين والتصديق عليها.
 - توقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية وفقا لأحكام القانون أو التفويض في توقيعها وإصدار مراسيم التصديق عليها.
 - تعيين الممثلين السياسيين لدى الدول الأخرى والمنظمات الدولية واعفائهم من مناصبهم، وفقا للحدود والأوضاع التي يقرها القانون وقبول اعتماد ممثلي الدول والمنظمات الدولية لديه.
 - العفو عن أية عقوبة أو تخفيفها.
 - منح أوسمة الشرف والرتب العسكرية.
- مادة (43): يعاون السلطان في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها مجلس للوزراء ومجالس متخصصة.

مجلس الوزراء

- مادة (٤٤): مجلس الوزراء هو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسات العامة للدولة ويتولى بوجه خاص مايلي:
- رفع التوصيات الى السلطان في الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنفيذية والادارية التي تهم الحكومة بما في ذلك اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم.
 - رعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي.



- تحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والادارية واقتراح الوسائل والاجراءات اللازمة لتنفيذها والتي تكفل حسن استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية.
- مناقشة خطط التنمية التي تعدها الجهات المختصة ورفعها الى السلطان للاعتماد، ومتابعة تنفيذها.
- مناقشة اقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ اختصاصاتها واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة في شأنها.
- الإشراف على سير الجهاز الإداري للدولة ومتابعة أدائه لواجباته والتنسيق فيما بين وحداته.
- الإشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات وأحكام المحاكم بما يضمن الالتزام بها .
- اية اختصاصات أخرى يخولها إياها السلطان أو تخول له بمقتضى أحكام القانون.

مادة (٤٥): يتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس وله إسناد إدارة الجلسات التي لا يحضرها إلى أحد نواب رئيس الوزراء. وفي حالة غياب رئيس الوزراء ونوابه يفوض السلطان من يراه مناسبا لإدارة الجلسات.

مادة (٤٦): تكون اجتماعات مجلس الوزراء صحيحة بحضور أغلبية أعضائه ومداولاته سرية، وتصدر قراراته بموافقة أغلبية الحاضرين.

مادة (٤٧): يضع مجلس الوزراء لائحته الداخلية متضمنة نظام سير العمل به. وتكون للمجلس أمانه عامة تزود بالعدد اللازم من الموظفين لمعاونته على أداء أعماله.

رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء



مادة (٤٨): إذا عين السلطان رئيسا لمجلس الوزراء حددت اختصاصاته وصلاحياته بمقتضى مرسوم تعيينه.

مادة (٤٩): يشترط فيمن يعين رئيسا لمجلس الوزراء أو نائبا له أو وزيرا مايلي :
أ - أن يكون عماني الجنسية بصفة أصلية وفقا للقانون .
ب - ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة ميلادية .

مادة (٥٠): قبل أن يتولى رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء صلاحياتهم يؤدون أمام السلطان اليمين التالية:

(أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا لسلطاني وبلادي، وأن أحترم النظام الأساسي للدولة وقوانينها النافذة، وأن أحافظ محافظة تامة على كيانه وسلامة أراضيها، وأن أرعى مصالحها ومصالح مواطنيها رعاية كاملة، وأن أؤدي واجباتي بالصدق والأمانة).

مادة (٥١): يتولى نواب رئيس الوزراء والوزراء الاشراف على شؤون وحداتهم ويقومون بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها، كما يرسمون اتجاهات الوحدة ويتابعون تنفيذها.

مادة (٥٢): أعضاء مجلس الوزراء مسؤولون سياسيا مسؤولية تضامنية أمام السلطان عن تنفيذ السياسة العامة للدولة. وكل منهم مسؤول مسؤولية فردية أمام السلطان عن طريقة أداء واجباته وممارسة صلاحياته في وزارته أو وحدته.

مادة (٥٣): لا يجوز لأعضاء مجلس الوزراء أن يجمعوا بين مناصبهم الوزارية ورئاسته أو عضوية مجلس إدارة أية شركة مساهمة عامة. كما لا يجوز للوحدات الحكومية التي يتولونها أو يشرفون عليها أن تتعامل مع أية شركة أو مؤسسة تكون لهم مصلحة فيها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وعليهم في كل الأحوال أن يستهدفوا بسلوكهم مصالح الوطن



واعلاء كلمة الصالح العام وألا يستغلوا مراكزهم الرسمية بأيه صورة كانت لفائدتهم أو لفائدة من تصلهم به علاقة خاصة.

مادة (٥٤): تحدد مخصصات نواب رئيس الوزراء والوزراء أثناء توليهم مناصبهم وبعد تقاعدهم بمقتضى أوامر من السلطان .

مادة (٥٥): تسرى أحكام المواد (٤٩)، (٥٠)، (٥١)، (٥٢)، (٥٣)، (٥٤)، على كل من هم في مرتبة وزير .

المجالس المتخصصة

مادة (٥٦): تنشأ المجالس المتخصصة وتحدد صلاحياتها ويعين أعضاؤها بمقتضى مراسيم سلطانية.

الشؤون المالية

مادة (٥٧) : يبين القانون الأحكام الخاصة بالمسائل التالية والجهات المسؤولة عنها.

- تحصيل الضرائب والرسوم وغيرها من الأموال العامة وإجراءات صرفها.
- حفظ أملاك الدولة وإدارتها وشروط التصرف فيها، والحدود التي يجوز فيها التنازل عن شيء من هذه الأملاك.
- الميزانية العامة للدولة والحساب الختامي.
- الميزانيات العامة المستقلة والملحقة وحساباتها الختامية.
- الرقابة المالية للدولة.
- القروض التي تقدمها أو تحصل عليها الدولة.
- النقد والمصارف، والمقاييس والمكايل والموازن.
- شؤون المرتبات والمعاشات والتعويضات والاعانات والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة.

الباب الخامس



مجلس عمان

مادة (٥٨): يتكون مجلس عمان من

١- مجلس الشورى

٢- مجلس الدولة

ويبين القانون اختصاصات كل منهما ومدته وأدوار انعقاده ونظام عمله. كما يحدد عدد أعضائه والشروط الواجب توافرها فيهم، وطريقة اختيارهم أو تعيينهم، وموجبات اعفائهم، وغير ذلك من الأحكام التنظيمية

الباب السادس

القضاء

مادة (٥٩): سيادة القانون أساس الحكم في الدولة. وشرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم ضمان للحقوق والحريات.

مادة (٦٠): السلطة القضائية مستقلة، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون.

مادة (٦١): لا سلطان على القضاة في قضائهم لغير القانون. وهم غير قابلين للعزل إلا في الحالات التي يحددها القانون. ولا يجوز لأية جهة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة. ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون. ويحدد القانون الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى القضاء، وشروط وإجراءات تعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم والضمانات المقررة لهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل وغير ذلك من الأحكام الخاصة بهم.

مادة (٦٢): يرتب القانون المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، ويبين وظائفها واختصاصاتها، ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على الجرائم العسكرية



- التي تقع من أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن ولايمتد الى غيرهم إلا في حالة الحكم العرفي وذلك في الحدود التي يقررها القانون.
- مادة (٦٣): جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب. وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية.
- مادة (٦٤): يتولى الادعاء العام الدعوى العمومية باسم المجتمع، ويشرف على شؤون الضبط القضائي، ويسهر على تطبيق القوانين الجزائية وملاحقة المذنبين وتنفيذ الأحكام. ويرتب القانون الادعاء العام وينظم اختصاصاته ويعين الشروط والضمانات الخاصة بمن يولون وظائفه. ويجوز أن يعهد، بقانون، لجهات الأمن العام بتولي الدعوى العمومية في الجнг على سبيل الاستثناء، ووفقا للأوضاع التي يبينها القانون.
- مادة (٦٥): ينظم القانون مهنة المحاماة.
- مادة (٦٦): يكون للقضاء مجلس أعلى يشرف على حسن سير العمل في المحاكم وفي الأجهزة المعاونة ويبين القانون صلاحياته في الشؤون الوظيفية للقضاة والادعاء العام.
- مادة (٦٧): ينظم القانون الفصل في الخصومات الإدارية بواسطة دائرة أو محكمة خاصة يبين القانون نظامها وكيفية ممارستها للقضاء الإداري.
- مادة (٦٨): ينظم القانون طريقة البت في الخلاف على الاختصاص بين جهات القضاء وفي تنازع الأحكام.
- مادة (٦٩): يحدد القانون اختصاصات الجهة التي تتولى إبداء الرأي القانوني للوزارات والجهات الحكومية الأخرى، وتقوم بصياغة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات ومراجعتها، كما يبين كيفية تمثيل الدولة وسائر الهيئات والمؤسسات العامة أمام جهات القضاء .



مادة (٧٠): يعين القانون الجهة القضائية التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بمدى تطابق القوانين واللوائح مع النظام الأساسي للدولة وعدم مخالفتها لأحكامه، ويبين صلاحياتها والاجراءات التي تتبعها.

مادة (٧١) : تصدر الأحكام وتنفذ باسم جلالة السلطان. ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون. وللمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة الى المحكمة المختصة.

الباب السابع

أحكام عامة

مادة (٧٢) : يخل تطبيق هذا النظام بما ارتبطت به سلطنة عمان مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات.

مادة (٧٣): لايجوز تعطيل أي حكم من أحكام هذا النظام إلا أثناء قيام الأحكام العرفية وفي الحدود التي يبينها القانون

مادة (٧٤): تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها، ويعمل بها من تاريخ نشرها ما لم ينص فيها على تاريخ آخر .

مادة (٧٥): لا تسرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولايترتب عليها أثر فيما وقع قبل هذا التاريخ إلا اذا نص فيها على خلاف ذلك، ولا يشمل هذا الاستثناء القوانين الجزائية وقوانين الضرائب والرسوم المالية.

مادة (٧٦): لا تكون للمعاهدات والاتفاقيات قوة القانون إلا بعد التصديق عليها ولايجوز في أي حال أن تتضمن المعاهدة أو الاتفاقية شروطا سرية تناقض شروطها العلنية.

مادة (٧٧): كل ما قررتها لقوانين واللوائح والمراسيم والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام يظل ساريا، شريطة ألا يتعارض مع نص من نصوصه.



مادة (٧٨): تعمل الجهات المختصة على استصدار القوانين غير القائمة والتي يستلزمها هذا النظام وذلك خلال سنتين من تاريخ العمل به.

مادة (٧٩): يجب أن تتطابق القوانين والإجراءات التي لها قوة القانون مع أحكام النظام الأساسي للدولة.

مادة (٨٠): لا يجوز لأية جهة في الدولة إصدار أنظمة أو لوائح أو قرارات أو تعليمات تخالف أحكام القوانين والمراسيم النافذة أو المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي هي جزء من قانون البلاد .

مادة (٨١): لا يجرى تعديل هذا النظام إلا بنفس الطريقة التي تم بها إصداره

المصدر: الموقع الرسمي لمجلس الشورى العُماني على الشبكات المتصلة (الانترنت).

Decision Making in the Sultanate of Oman

By: Mr Wathiq Mohammed Barrak Al - Saadoun

Mosul University, Regional Studies Center

Abstract

The ruling system in Oman transferred, as the case in all Arab Gulf States, from the traditional and tribal form of alliance into a rule of a royal family. But, Oman was distinguished by the rule of AL- Ebadhiya AL- Immamiah which is dominated this state during some period of its history. However, this Sultanate witnesses currently existence of political circles whether executive or legislative as the council of ministers and the council of Oman (Parliament); but, the actual center for decision making is the Sultan and the close circle to him. However, there are continuous



efforts for reforming and enlarging the base of participation; the track of these efforts is controlled by internal and external impacts that affect decision making in this country.

الهوامش والمصادر

- (١) محمود شاکر، موسوعة تاریخ الخليج العربي، ج ١، ط ٥، دار أسامة للنشر والتوزيع، (عمان، ٢٠١١)، ص ص ٦١، ٦٢.
- (٢) الأياضية: فرقة معتدلة من الحركات الخارجية التي تمخضت عن الإشكالات الدينية والسياسية التي حدثت في تاريخ الإسلام المبكر نتيجة قبول مبدأ التحكيم بين جيوش الخليفة علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) ووالي الشام معاوية بن أبي سفيان بعد معركة صفين، اشتق أسمها من (عبدالله بن أباض) الذي كان من أبرز دعايتها في أواسط العصر الأموي، وهم يعتقدون بضرورة انتخاب إمام جديد عندما يصبح الإمام الموجود عاجزاً، أو عند موته، ويصبح عندها الإمام هو القائد العسكري والسياسي بنفس الوقت، وهم لا يوجبون الخروج على الحاكم الجائر ولا يمنعونهم. ونظراً لارتباط مصطلح الخوارج تاريخياً بالغلو والتطرف، فكراً وسلوكاً، فقد حاول علماء الأياضية المعاصرون تقديم مذهبهم بوصفه أحد المذاهب الإسلامية لا كإحدى فرق الخوارج المتطرفة. ينظر: هاشم عبد الرزاق الطائي، التيار الإسلامي في الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٩١: دراسة تاريخية، مؤسسة الانتشار العربي، ط ١، (بيروت، ٢٠١٠)، ص ٨٧.
- (٣) شاکر، المصدر السابق، ص ص ١٣٧-١٦٢.
- (٤) طارق نافع الحمداني، الخليج والجزيرة العربية بين القرن السادس عشر والقرن العشرين، ط ١، بيت الوراق للنشر، (بغداد، ٢٠١١)، ص ١٧.
- (٥) المصدر نفسه، ص ص ١٧، ٣١، ٣٣.
- (٦) شاکر، المصدر السابق، ص ٢١٢.
- (٧) جون. س. ولينكسون، حدود الجزيرة العربية: قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، ترجمة: مجدي عبدالكريم، مكتبة مدبولي، ط ١، (القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ص ٥٣، ٥٤.
- (٨) حرب السنوات السبع: هي حرب حدثت خلال السنوات (١٧٥٦-١٧٦٣)، وقد شاركت فيها بريطانيا وبروسيا ودولة هانوفر ضد كل من فرنسا والنمسا وروسيا والسويد وسكسونيا، ودخلت إسبانيا والبرتغال في هذه الحرب بعد مدة من بدايتها. كان هناك سببان رئيسيان لهذه الحرب،



الأول هو المنافسة الاستعمارية بين بريطانيا وفرنسا في أمريكا الشمالية، والثاني هو الصراع في سبيل السيطرة والنفوذ في ألمانيا التي لم تكن دولة موحدة آنذاك. انتهت الحرب بعقد معاهدة باريس في العام ١٧٦٣ حيث ثبتت الحرب مركز بروسيا الجديد كدولة عظمى وجعلت بريطانيا الدولة الاستعمارية الكبرى في العالم على حساب فرنسا. ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج٣، دار أسامة للنشر، (عمان، ٢٠٠٣)، ص ١٢٢٦.

(٩) تضمنت موسوعة (لاروس) الفرنسية المنشورة عام ١٨٧٠، وصفاً لحدود عُمان (آنذاك) بأنها تمتد من أقصى شرق الجزيرة العربية إلى كل جزر الخليج العربي مثل البحرين وقشم وهرمز، إضافة إلى الشاطئ الفارسي للخليج العربي من منطقة رأس بستانة إلى دجاسك، إضافة إلى جزيرتي زنجبار وسقطرة ومستعمرات في الساحل الشرقي لأفريقيا. ينظر: محمد بن عبدالله بن حمد الحارثي، موسوعة عُمان.. الوثائق السرية: خلفيات تاريخية ووثائق التآمر البريطاني على الإمبراطورية العُمانية وانحسار دورها، م١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٧)، ص ٢٨١.

(١٠) ناهد عبدالكريم، "تأسيس الدولة الحديثة في سلطنة عُمان"، بحث غير منشور من أرشيف كلية الآداب والعلوم الحديثة بجامعة السلطان قابوس، المعلومات متاحة في الشبكات المتصلة على الرابط:

<http://www.attarikh-alarabi.ma/Html/adaa36partie2.htm>

(١١) للمزيد من المعلومات عن العلاقات البريطانية- العُمانية في هذه الفترة ينظر: الحارثي، المصدر السابق، ص ٣٣٣ - ٣٤٣.

(١٢) شاكِر، المصدر السابق، ص ٢١٢.

(١٣) حسين محمد البحارنة، التطورات السياسية والدستورية في دول الخليج العربية ١٨٢٠-٢٠٠٤، ط١، دار الكنوز الأدبية، (بيروت، ٢٠٠٥)، ص ٦٦.

(١٤) لمزيد من المعلومات ينظر: رياض نجيب الريس، ظفار: الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ١٩٧٠-١٩٧٦، رياض الريس للكتب والنشر، (بيروت، ٢٠٠٢)؛ فواز طرابلسي، ظفار: شهادة من زمن الثورة، رياض الريس للكتب والنشر، (بيروت، ٢٠٠٣)؛ محمد سعيد دريبي العمري، ظفار: الثورة في التاريخ العماني المعاصر، رياض الريس للكتب والنشر، (بيروت، ٢٠٠٤).

(١٥) علي خليفة الكواري وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، ٢٠٠٢)، ص ٥٥، ٥٦.



(١٦) حسين محمد البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة، علاقاتها الدولية وتطور الأوضاع السياسية والقانونية والدستورية فيها، ط٢، دار الكنوز الأدبية، (بيروت، ٢٠٠٦)، ص ص ١٠١، ١٠٢.

Brian Porter, Book review "The Sultanate of Oman: A Twentieth-Century History. by Miriam Joyce", International Affairs Journal, Vol. 73, No. 2, Cambridge University Press, (London, 1997), pp. 380-381.

(١٧) ولد السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور آل سعيد في مدينة صلالة بإقليم ظفار في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٠، وهو في الترتيب يعد السلطان الثامن المنحدر من الإمام أحمد بن سعيد المؤسس الأول لأسرة آل بوسعيد سنة ١٧٤٤، إلحاق في عام ١٩٦٠ بأكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية البريطانية وتخرج فيها برتبة ملازم ثان، ثم انضم إلى إحدى الكتائب البريطانية العاملة آنذاك في ألمانيا الغربية، ثم عاد إلى بريطانيا ليدرس في مجال نظم الحكم المحلي، عاد بعدها إلى البلاد عام ١٩٦٤ وأقام في مدينة صلالة. أبعد والده السلطان سعيد بن تيمور عن الحياة العامة والمناصب الحكومية في أواخر الستينات لإختلاف الرؤى بينهم بخصوص طبيعة النظام والأداء الحكومي. ينظر: Sultan Qaboos - the Human Being

<<http://www.oman.om/oman-qaboos/index.htm>>

(١٨) البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة، المصدر السابق، ص ١٠٤.
(١٩) البحارنة، التطورات السياسية والدستورية في دول الخليج العربية، المصدر السابق، ص ٦٩.
(20) Joseph A. Kechichian, "A Vision of Oman: State of the Sultanate speeches by Qaboos Bin Said, 1970- 2006", Middle East Policy Journal, Vol. XV, No. 3, Blackwell, (USA, 2008), p.130.

(٢١) أحد قادة سلطنة عمان في القرن التاسع عشر، حكم للمدة (١٨٦٣ - ١٨٨٨)، وهو الذي أرسى ركائز حكم أسرة البوسعيد في سلطنة عمان بعد انفصال مناطق شرق أفريقيا والمحيط الهندي التي كانت خاضعة لسيطرة عُمان عنها في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي. ينظر: "حكم السيد تركي بن سعيد"، مقالة منشورة في الشبكات المتصلة (الانترنت)، ومتاحة على الرابط:

<http://www.majalisna.com/oman/articles.php?option=read&AID=25>

(٢٢) المواد (٥)، (٤١)، (٤٢) من النظام الأساسي للدولة (الدستور) في سلطنة عُمان.
(23) Kechichian, Op.Cit., p.p 112- 132.



(٢٤) "جلالة السلطان قابوس بن سعيد مصلح على العرش"، مقالة منشورة في موقع (ساحات الطيران العربي) على الشبكات المتصلة (الانترنت)، متاحة على الرابط:

<http://4flying.com/showthread.php?t=34467>

(٢٥) البحارنة، دول الخليج العربي الحديثة، المصدر السابق، ص ١٠١، ١٠٢.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٠٤، ١٠٥.

(٢٧) المواد (٤٣)، (٤٤)، (٤٨) من النظام الأساسي للدولة (الدستور) في سلطنة عُمان.

(٢٨) البحارنة، التطورات السياسية والدستورية في دول الخليج العربية، المصدر السابق، ص ٧١.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٦٩، ٧٠.

(٣٠) مسعود ظاهر، سلطنة عُمان، أربعون عاماً من التنمية المستدامة، ط ١، دار الفارابي، (بيروت،

٢٠١٠)، ص ٣٦٨.

(٣١) البحارنة، التطورات السياسية والدستورية في دول الخليج العربية، المصدر السابق، ص ٧٠،

٧١.

(٣٢) زياد عبدالوهاب النعيمي، ((آلية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية))، مقالة

منشورة في صحيفة الحوار المتمدن (الالكترونية)، ع (٢٥١٦)، في ٤ / ١ / ٢٠٠٩، المقالة

متاحة في الشبكات المتصلة على الرابط:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158450

(٣٣) مارك ن. كاتز، ((تخمين الاستقرار السياسي في سلطنة عمان))، مقالة منشورة في موقع نادي

الفكر العربي على الشبكات المتصلة (الانترنت)، المعلومات متاحة على الرابط:

<http://www.s-oman.net/avb/showthread.php?t=110538>

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) إبراهيم نوار، "السياسة الخارجية العُمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة"، بحث منشور في

موقع الأهرام الرقمي على الشبكات المتصلة (الانترنت)، المعلومات متاحة على الرابط:-

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=217392&eid=13>

(٣٨) سعد الدين إبراهيم، "الملل والنحل واعراف.. هموم الاقليات في الوطن العربي"، مركز ابن

خلدون للدراسات الانمائية، (القاهرة، ١٩٩٤)، ص ٩٣-٩٧.

(٣٩) الحارثي، المصدر السابق، ص ٢٠.



(40) Kechichian، Op.Cit.، p.p. 121- 122.

- (٤١) كاتز، المصدر السابق.
- (٤٢) مقالات يومية حول الاحتجاجات الشعبية في سلطنة عُمان منشورة في موقع الجزيرة- نيت على الشبكات المتصلة (الانترنت) للفترة من ٢٠١١/٢/٢٨ ولغاية ٢٠١١/٥/٦.
- (٤٣) المصدر نفسه.
- (٤٤) "السلطان قابوس يجري تعديلات على الدستور العماني"، مقالة منشورة في صحيفة الرياض (السعودية)، ع (١٥٨٢٣)، ٢٠١١/١٠/٢٠.
- (٤٥) مارينا أوتاوي، "دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط: إستعادة المصداقية"، سلسلة (شرح السياسات)، ع (٦٠)، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢٠٠٨، ص ٦.
- (٤٦) كاتز، المصدر السابق.
- (٤٧) المصدر نفسه.

(48) Kechichian، Op.Cit.، p. 120.

- (٤٩) كاتز، المصدر السابق.
- (٥٠) محمد حمد القطاطشة و عمر حمدان الحضرمي، ((الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية))، مجلة المنارة، م ١٣، ع (٤)، (الأردن، ٢٠٠٧)، ص ٣٧٥.
- (٥١) المصدر نفسه، ص ٣٧٦.
- (٥٢) المصدر نفسه، ص ٣٧٧.
- (٥٣) محمد السيد سليم، ((تخطيط السياسة الخارجية المصرية))، مجلة السياسة الدولية، ع (٩٨)، (القاهرة، ١٩٨٩)، ص ٤٤.
- (٥٤) واحات البريمي: مجموعة واحات حاوية على حقول نفطية تقع في نقطة اتصال بين المملكة العربية السعودية وإمارة أبو ظبي وسلطنة عُمان، لكن حقوق السيادة على الواحات لم تكن محددة تحديدا قاطعا، حصلت نزاعات متكررة خلال القرن العشرين للسيطرة على هذه الواحات، اشدها كان في منتصف خمسينات القرن المنصرم، عندما طالبت المملكة العربية السعودية بجميع هذه الواحات وعينت أميرا عليها، تأزم الموقف بين أطراف النزاع، وجرى عمليات تحشيد عسكرية، وقفت بريطانيا في هذا النزاع عسكريا وسياسيا إلى جانب إمارة أبو ظبي وسلطنة عُمان وبالضد من المملكة العربية السعودية. تم تدويل هذه القضية وإخضاعها للتحكيم الدولي، ثم حلت هذه المشكلة الحدودية بعودة منطقة البريمي إلى عُمان التاريخية (الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان)، وقسمت الواحات فيما بعد بالاتفاق بين سلطنة



عُمان، وإمارة أبوظبي، وتم منح السعودية الأراضي المتاخمة للحدود القطرية من أراضي الإمارات، وساحل يطل على الخليج العربي طوله يقارب ١٥٠ كم. ولم تثر هذه المشكلة بعدها. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع ينظر: قذافي قلعجي، الخليج العربي.. بحر الأساطير، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت، ١٩٩٥)، ص ص ٥٨٣ - ٥٩٣، ولينكسون، المصدر السابق، ص ص ٢٦٤ - ٢٦٩.

(٥٥) ((دول الخليج بين التعاون والتنافس))، مقالة منشورة في موقع نادي الفكر العربي على الشبكات المتصلة (الانترنت)، المعلومات متاحة على الرابط:

- <http://nadyelfikr.com/showthread.php?tid=41495>

(٥٦) المصدر نفسه.

(57) Willem H. Buiter، "Economic، Political، and Institutional Prerequisites for Monetary Union Among the Members of the Gulf Cooperation Council"، Open economies review Journal، Volume. 19، Issue. 5، Springer، (London، 2008) p.611.

(٥٨) منى النجار، "جيران عُمان يشعرون بالقلق من علاقاتها مع إيران"، مقالة منشورة في صحيفة نيويورك تايمز (الأميركية)، بتاريخ ١٦ أيار/ مايو ٢٠٠٩، ترجمة: سعود العامري، المعلومات متاحة في الشبكات المتصلة (الانترنت) على الرابط:

-<http://omanh.blogspot.com/2010/01/blog-post>.

(59) Joseph A. Kechichian، Oman and the World: The Emergence of an Independent Foreign Policy، (Santa Monica University، 1995)، pp.99-100.

(٦٠) "لماذا تنفرد عُمان بالتعامل مع إيران بخلاف شقيقاتها؟"، مقالة منشورة في صحيفة القبس (الكويتية)، المعلومات متاحة في الشبكات المتصلة (الانترنت) على الرابط:

-<http://www.alqabas.com.kw/Article.as...&date=26092010>

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) النجار، المصدر السابق.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) المصدر نفسه.



(٦٥) محمد رجائي ريان، ((العلاقات العُمانية الأمريكية))، مجلة المنارة، م ١٣، ع (٤)، (الأردن، ٢٠٠٧)، ص ٢٧٩.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٨٠.

(67) New York Times: 6 June 1980.

(٦٨) سهيلة عبد الأنيس، ((أبعاد الوجود العسكري الأميركي في الخليج والاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية))، مقالة منشورة في صحيفة الحوار المتمدن (الإلكترونية)، ع (٢٤٨٤)، بتاريخ ٣/١٢/٢٠٠٨، المعلومات متاحة في الشبكات المتصلة (الانترنت) على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=155187>

(٦٩) أوتاوي، المصدر السابق، ص ٤.